

التصحيح الفقهي المذهبي

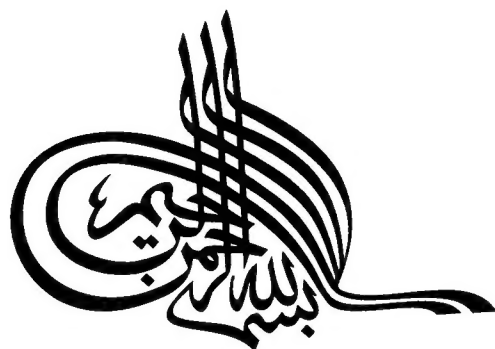
تصحيح المذهب الحنبلي نموذجاً



د. عبدالرحمن بن محمد الأهدل

التصحيح الفقهي المذهبي

المجلد الثاني



التصحيح الفقهي المذهبي

-تصحيح المذهب الحنبلي نموذجاً-

دراسة تأصيلية تطبيقية

تأليف

د. عبد الرحمن بن محمد حسن الأهدل

عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى

المجلد الثاني



— TAKWEEN —
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

التصحيح الفقهي المذهبي

تصحيح المذهب الحنبلي نموذجاً

د. عبد الرحمن بن محمد حسن الأهدل
أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت في ١٤٤٢هـ،
وأجيزت بتقدير ممتاز مع التوصية بالطباعة

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

Business Center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith
London W6 9Dx, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

الموزع المعتمد

+966555744843
المملكة العربية السعودية - الدمام
+201007575511
مصر - القاهرة



TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

مؤسسة دراسات تكوين

للنشر والتوزيع

س ٠ ت ٠ : ٢٠٥٠١١٧١٢٠

جوال : ٠٥٥٥٧٤٤٨٤٣



المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: التصحيح في القرن الثامن	١١
المبحث الأول: التصحيح عند ابن أبي الفتح البعلبي	١٥
المطلب الأول: ترجمة ابن أبي الفتح البعلبي، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٧
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن أبي الفتح البعلبي	١٩
المبحث الثاني: التصحيح عند الحارثي	٢١
المطلب الأول: ترجمة الحارثي، ومكانته في المذهب الحنبلي	٢٣
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الحارثي	٢٥
المبحث الثالث: التصحيح عند تقي الدين ابن تيمية	٢٧
المطلب الأول: ترجمة تقي الدين ابن تيمية، ومكانته في المذهب الحنبلي	٢٩
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح تقي الدين ابن تيمية	٣٢
المطلب الثالث: منهج تقي الدين ابن تيمية في التصحيح	٤٢
المبحث الرابع: التصحيح عند الدجيلي	٤٩
المطلب الأول: ترجمة الدجيلي، ومكانته في المذهب الحنبلي	٥١
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الدجيلي	٥٢
المبحث الخامس: التصحيح عند ابن عبيدان	٥٥
المطلب الأول: ترجمة ابن عبيدان، ومكانته في المذهب الحنبلي	٥٧
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبيدان	٥٩
المبحث السادس: التصحيح عند عبد المؤمن البغدادي	٦١

- المطلب الأول: ترجمة عبد المؤمن البغدادي، ومكانته في المذهب الحنبلي ٦٣
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح عبد المؤمن البغدادي ٦٤
- المبحث السابع: التصحيح عند الزريراني ٦٩
- المطلب الأول: ترجمة الزريراني، ومكانته في المذهب الحنبلي ٧١
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الزريراني ٧٤
- المبحث الثامن: التصحيح عند ابن عبد الهادي ٧٧
- المطلب الأول: ترجمة ابن عبد الهادي، ومكانته في المذهب الحنبلي ٧٩
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبد الهادي ٨١
- المبحث التاسع: التصحيح عند الأدمي ٨٥
- المطلب الأول: ترجمة الأدمي، ومكانته في المذهب الحنبلي ٨٧
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الأدمي ٨٩
- المبحث العاشر: التصحيح عند ابن القيم ٩١
- المطلب الأول: ترجمة ابن القيم، ومكانته في المذهب الحنبلي ٩٣
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن القيم ٩٥
- المبحث الحادي عشر: التصحيح عند ابن مفلح ٩٩
- المطلب الأول: ترجمة ابن مفلح، ومكانته في المذهب الحنبلي ١٠١
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن مفلح ١٠٣
- المطلب الثالث: التصحيح بين تقي الدين ابن تيمية، وابن مفلح ١١٧
- المبحث الثاني عشر: التصحيح عند الزركشي ١٢١
- المطلب الأول: ترجمة الزركشي، ومكانته في المذهب الحنبلي ١٢٣
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الزركشي ١٢٤
- المبحث الثالث عشر: التصحيح عند بدر الدين البعلي ١٢٧
- المطلب الأول: ترجمة بدر الدين البعلي، ومكانته في المذهب الحنبلي ١٢٩
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح بدر الدين البعلي ١٣١
- المبحث الرابع عشر: التصحيح عند ابن رجب ١٣٥
- المطلب الأول: ترجمة ابن رجب، ومكانته في المذهب الحنبلي ١٣٧
- المطلب الثاني: كلام ابن رجب في التصحيح، وعنايته به ١٣٩
- المطلب الثالث: أمثلة من تصحيح ابن رجب ١٤٥
- المبحث الخامس عشر: التصحيح عند ابن عبدوس ١٥١

المطلب الأول: ترجمة ابن عبدوس، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٥٣
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبدوس	١٥٥
الفصل السادس: التصحيح في القرن التاسع	١٥٧
المبحث الأول: التصحيح عند ابن اللحام	١٥٩
المطلب الأول: ترجمة ابن اللحام، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٦١
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن اللحام	١٦٣
المبحث الثاني: التصحيح عند نصر الله البغدادي	١٦٩
المطلب الأول: ترجمة نصر الله البغدادي، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٧١
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح نصر الله البغدادي	١٧٣
المبحث الثالث: التصحيح عند عز الدين العمري المقدسي	١٧٥
المطلب الأول: ترجمة عز الدين العمري المقدسي، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٧٧
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح عز الدين العمري المقدسي	١٧٨
المبحث الرابع: التصحيح عند ابن نصر الله	١٨١
المطلب الأول: ترجمة ابن نصر الله، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٨٣
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن نصر الله	١٨٥
المبحث الخامس: التصحيح عند ابن قندس	١٨٩
المطلب الأول: ترجمة ابن قندس، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٩١
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن قندس	١٩٣
المبحث السادس: التصحيح عند الجراعي	١٩٥
المطلب الأول: ترجمة الجراعي، ومكانته في المذهب الحنبلي	١٩٧
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الجراعي	١٩٩
المبحث السابع: التصحيح عند البرهان ابن مفلح	٢٠٧
المطلب الأول: ترجمة البرهان ابن مفلح، ومكانته في المذهب الحنبلي	٢٠٩
المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح البرهان ابن مفلح	٢١١
المبحث الثامن: التصحيح عند المرداوي	٢١٩
المطلب الأول: ترجمة المرداوي، ومكانته في المذهب الحنبلي	٢٢١
المطلب الثاني: منهج المرداوي في التصحيح، وعنايته به	٢٢٥
المطلب الثالث: أمثلة من تصحيح المرداوي	٢٣٧

٢٥٢	المطلب الرابع: اختلاف قول المرداوي في التصحيح
٢٦٠	المطلب الخامس: تصحيح المرداوي بين التأثير والتأثير
٢٧٥	المبحث التاسع: التصحيح عند ابن البهاء البغدادي
٢٧٧	المطلب الأول: ترجمة ابن البهاء البغدادي، ومكانته في المذهب الحنبلي
٢٧٨	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن البهاء البغدادي
٢٨٢	المطلب الثالث: التصحيح بين المرداوي، وابن البهاء البغدادي
٢٨٥	الفصل السابع: التصحيح في القرن العاشر
٢٨٧	المبحث الأول: التصحيح عند ابن المبرد
٢٨٩	المطلب الأول: ترجمة ابن المبرد، ومكانته في المذهب الحنبلي
٢٩٢	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن المبرد
٢٩٨	المطلب الثالث: التصحيح بين المرداوي، وابن المبرد
٣٠١	المبحث الثاني: التصحيح عند العسكري
٣٠٣	المطلب الأول: ترجمة العسكري، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣٠٥	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح العسكري
٣٠٧	المطلب الثالث: التصحيح بين المرداوي، والعسكري
٣٠٩	المبحث الثالث: التصحيح عند الشويكي
٣١١	المطلب الأول: ترجمة الشويكي، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣١٢	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الشويكي
٣١٤	المطلب الثالث: التصحيح بين المرداوي، والشويكي
٣١٧	المبحث الرابع: التصحيح عند الحجاوي
٣١٩	المطلب الأول: ترجمة الحجاوي، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣٢١	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الحجاوي
٣٢٧	المطلب الثالث: اتفاق قول الحجاوي واختلافه في التصحيح
٣٣١	المطلب الرابع: التصحيح بين المرداوي، والحجاوي
٣٣٥	المبحث الخامس: التصحيح عند ابن النجار
٣٣٧	المطلب الأول: ترجمة ابن النجار، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣٤٠	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن النجار
٣٤٥	المطلب الثالث: التصحيح بين المرداوي، وابن النجار

٣٤٩	الفصل الثامن: التصحيح في القرن الحادي عشر
٣٥١	المبحث الأول: التصحيح عند مرعي الكرمي
٣٥٣	المطلب الأول: ترجمة مرعي الكرمي، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣٥٥	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح مرعي الكرمي
٣٦٣	المبحث الثاني: التصحيح عند البهوتي
٣٦٥	المطلب الأول: ترجمة البهوتي، ومكانته في المذهب الحنبلي
٣٦٧	المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح البهوتي
٣٧٩	الخاتمة
٣٨٩	التوصيات
٣٩٣	فهرس المصادر والمراجع

الفصل الخامس

التصحيح في القرن الثامن

وفيه خمسة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: التصحيح عند ابن أبي الفتح البجلي، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: ترجمة ابن أبي الفتح البجلي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن أبي الفتح البجلي.

المبحث الثاني: التصحيح عند الحارثي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الحارثي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الحارثي.

المبحث الثالث: التصحيح عند تقي الدين ابن تيمية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة تقي الدين ابن تيمية، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح تقي الدين ابن تيمية.

المطلب الثالث: منهج تقي الدين ابن تيمية في التصحيح.

المبحث الرابع: التصحيح عند الدجيلي، وفي مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الدجيلي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الدجيلي.

المبحث الخامس: التصحيح عند ابن عبيدان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن عبيدان، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبيدان.

المبحث السادس: التصحيح عند عبد المؤمن البغدادي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة عبد المؤمن البغدادي، ومكانته في المذهب

الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح عبد المؤمن البغدادي.

المبحث السابع: التصحيح عند الزريراني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الزريراني، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الزريراني.

المبحث الثامن: التصحيح عند ابن عبد الهادي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن عبد الهادي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبد الهادي.

المبحث التاسع: التصحيح عند الأدمي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الأدمي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الأدمي.

المبحث العاشر: التصحيح عند ابن القيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن القيم، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن القيم.

المبحث الحادي عشر: التصحيح عند ابن مفلح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة ابن مفلح، ومكانته في المذهب الحنبلي.

- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن مفلح.
- المطلب الثالث: التصحيح بين تقي الدين ابن تيمية، وابن مفلح.
- المبحث الثاني عشر: التصحيح عند الزركشي، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: ترجمة الزركشي، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الزركشي.
- المبحث الثالث عشر: التصحيح عند بدر الدين البعلي، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: ترجمة بدر الدين البعلي، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح بدر الدين البعلي.
- المبحث الرابع عشر: التصحيح عند ابن رجب، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: ترجمة ابن رجب، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: كلام ابن رجب في التصحيح، وعنايته به.
- المطلب الثالث: أمثلة من تصحيح ابن رجب.
- المبحث الخامس عشر: التصحيح عند ابن عبدوس، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: ترجمة ابن عبدوس، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبدوس.

المبحث الأول التصحيح عند ابن أبي الفتح البعلي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن أبي الفتح البعلي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن أبي الفتح البعلي.

المطلب الأول

ترجمة ابن أبي الفتح البعلي، ومكانته في المذهب الحنبلي

محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، الفقيه الأصولي، المحدث اللغوي، شمس الدين أبو عبد الله.

ولد سنة ٦٤٥هـ، ببعلي، وسمع بها من الفقيه محمد اليونيني الحنبلي^(١)، ثم انتقل إلى دمشق، فسمع بها من جماعة، وعني بالحديث، واشتغل وطلب، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه، وتفقه على ابن أبي عمر وغيره، حتى برع وأفتى، وقرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولازمه حتى برع في ذلك.

وأما بمحارب الحنابلة بجامع دمشق مدة طويلة، ودرس بالحنبلية وقتاً، وأفتى زمناً طويلاً، وتصدى للاشتغال.

تخرج به جماعة، وانتفعوا به، منهم: الطوفي، والذهبي، والحسين الدجيلي، وابن القيم.

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله بن عيسى الهاشمي البعلي، الفقيه الحافظ أبو عبد الله اليونيني، ولد سنة (٥٧٢هـ)، ولزم الشيخ الموفق، وقرأ عليه المذهب، وعلى الحافظ عبد الغني الحديث، وسمع منهما، وكان يستحضر غالب مسند الإمام أحمد، وروى عنه أولاده: أبو الحسين وأبو الخير، وروى عنه أبو عبد الله بن أبي الفتح، توفي سنة (٦٥٨هـ). انظر: المقصد الأرشد (٣٥٦/٢)، والوافي بالوفيات (٨٦/٢).

وله مصنفات عديدة، منها في الفقه وما له به صلة: كتاب المطلع على أبواب المقنع، وابتدأ في شرح الرعاية في الفقه، لابن حمدان، ولم يتمه، وله تعليقات كثيرة في الفقه والنحو، وتكلم على المتون من جهة الإعراب والفقه، وغير ذلك.

قال الذهبي: (كان إمامًا في المذهب، والعربية والحديث، غزير الفوائد، متقنًا، وكان ثقة صالحًا، متواضعًا على طريقة السلف، مطرَحًا للتكلف في أموره).

وتوفي بالقاهرة سنة ٧٠٩هـ^(١)

(١) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٢/٤)، المقصد الأرشد (٤٨٥/٢)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٨/٨)، مقدمة تحقيق تلخيص روضة الناظر: (١٢/١).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح ابن أبي الفتح البعلي

من أشهر كتب ابن أبي الفتح البعلي، كتابه: المطلع على ألفاظ المقنع، وهذا الكتاب، وإن كان في الأصل، في شرح غريب ألفاظ المقنع، والتعريف بلغاته، إلا أن فيه قدرًا لا بأس به من تصحيح المذهب، موافقة لابن قدامة، أو مخالفة له، فهو كتاب لغة وفقه، خلافًا، لما يدل عليه ظاهر اسمه، والمتبادر من عنوانه.

قال في مقدمته:

«أما بعد: فهذا مختصر يشتمل على شرح ألفاظ في كتاب المقنع في الفقه، على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، وتقييدها لفظًا»^(١)

- ومن تصحيحه فيه:

١- قوله -في حكم الختان للنساء، مخالفًا للمقنع-:

«قوله: (ويجب الختان):

الختان في حق الرجل: قطع جلدة غاشية حشفة الذكر.

(١) المطلع على ألفاظ المقنع (ص: ٥).

ومن المرأة: قطع بعض جلدة عالية مشرفة على الفرج.

ولا يجب على النساء في أصح الروايتين^(١)

٢- قوله -في مفسدات الصيام-:

«قوله: (أو كرر النظر فأنزل):

إذا أنزل المني بتكرار النظر: أفطر.

وإن أنزل مذيًا: لم يفطر، في الصحيح من المذهب^(٢)

٣- قوله -في حلول الدين بالموت-:

«قوله: (كالأجل): والمراد بالأجل: أن الدين المؤجل، لا يحل بالموت،

إذا وثق الورثة على الصحيح من المذهب فهو: حيثنذ موروث^(٣)

٤- قوله -في العرايا-:

«وهذا على الصحيح في المذهب، أن العريّة مختصة بالرطب بالتمر^(٤)

(١) المطلاع على ألفاظ المقنع (ص: ٢٩).

(٢) المطلاع على ألفاظ المقنع (ص: ١٨٥).

(٣) المطلاع على ألفاظ المقنع (ص: ٢٨٠).

(٤) المطلاع على ألفاظ المقنع (ص: ٢٨٨).

المبحث الثاني التصحيح عند الحارثي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الحارثي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الحارثي.

المطلب الأول

ترجمة الحارثي، ومكانته في المذهب الحنبلي

مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثي البغدادي ثم المصري، المحدث الحافظ، الفقيه القاضي، سعد الدين أبو محمد، وأبو عبد الرحمن.

ولد سنة ٦٥٢هـ، بقرية غربي بغداد، يقال لها: الحارثية. وكان أبوه تاجرًا فنشأ في رئاسة فاخرة وحرمة وافرة، ثم انتقل إلى القاهرة، فسمع بها الحديث، وسافر في طلب العلم، فدخل الإسكندرية، ودمشق، وغيرها، وعني بالحديث، وتفقه على ابن أبي عمر وابن حمدان، وغيرهما، وبرع وأفتى، ودرّس وصنف.

وكان فقيهاً مناظراً، مفتياً عارفاً بالمذهب، وأقرأ المذهب ودرس. وممن أخذ عنه، أو سمع منه: البرزالي، والمزي، والطوفي، وغيرهم. ومن مصنفاته: شرح بعض سنن أبي داود، أجاد فيه، وشرح قطعة من المقنع - من العارية إلى آخر الوصايا، أتى فيه بمباحث ونقول وفوائد.

ولي القضاء سنة ٧٠٩هـ، من قبل الملك المظفر، واستمر به إلى أن مات،
وكان متيقظًا فيه، محتاطًا، وقدم الفضلاء من كل طائفة.
توفي رحمته الله سنة ٧١١هـ، بالقاهرة^(١)

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٣٨٧/٤)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٠٨/٦)، شذرات الذهب
في أخبار من ذهب (٥٣/٨)، مقدمة تحقيق شرح الحارثي على المقنع (٧٠/١).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح الحارثي

اشتهر الحارثي بشرحه على المقنع، وهو شرح موسع، وقد شرح من المقنع: من أول العارية إلى نهاية الشفعة، وليس فيه مقدمة تبين عن منهجه أو طريقته فيه.

والكتاب بذلك يعد من التصحيح الجزئي إن لم يصرح بالتصحيح، وله فيه تصحيح صريح، واختيارات.

- ومن أمثلة ذلك:

١- قوله -في استعارة الأبوين للخدمة-:

«وأما استعارة أبويه للخدمة؛

فقال أصحابنا: يكره، ولا يحرم

وفي كلام ابن عقيل ما يقتضي المنع

وهو مذهب مالك، وقول أبي المعالي الجويني، وأولى بالصواب إن

شاء الله»^(١)، فصرح بالمذهب، ثم صرح باختياره للقول الثاني.

(١) شرح الحارثي على المقنع (١/١٧٤).

٢- قوله -في حكم رجوع المعير في العارية-:

«وأما المعير فنص عليه في رواية أبي طالب، والمروزي، وغيرهما

وبما قلنا من الرجوع، قال أبو حنيفة، والشافعي، والظاهرية.

وقال مالك: لا يملك الرجوع في المؤقتة، وأورده ابن عقيل في التذكرة

رواية عن أحمد، فيما حكى صاحب المستوعب، وقد نص عليه في رواية إسحاق

بن منصور

وهذا النص قال بمقتضاه صاحب المحرر، وبنى المذهب عليه . . .»،

ثم قال: «ووجه القول بالثانية -وهو الأقوى-...»^(١)

٣- قوله -في غصب خمرة الذمي-:

«فها هنا أمران؛ أحدهما: هل يجب ردها؟ ينبني على الملك، هل يثبت

لهم عليها؟ وفيه روايتان؛

إحداهما: نعم، وهي أصح والثانية: لا يملكونها .»^(٢)

(١) شرح الحارثي على المقنع (١/١٨٦-١٩٢).

(٢) شرح الحارثي على المقنع (٢/٧٠-٧٤).

المبحث الثالث

التصحيح عند تقي الدين ابن تيمية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة تقي الدين ابن تيمية، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح تقي الدين ابن تيمية.

المطلب الثالث: منهج تقي الدين ابن تيمية في التصحيح.

المطلب الأول

ترجمة تقي الدين ابن تيمية، ومكانته في المذهب الحنبلي

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الإمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ المفسر، الأصولي الزاهد، تقي الدين أبو العباس، شيخ الحنابلة، بل شيخ الإسلام، شهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره.

ولد سنة ٦٦١هـ، بحران، وقدم والده به وبإخوته إلى دمشق، عند استيلاء التتر على البلاد، سنة ٦٦٧هـ، ونشأ في بيت علم وصلاح، وعني بالحديث فسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه، وأقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول، عن والده، وعن ابن أبي عمر، وزين الدين بن المنجا، وبرع في ذلك، وناظر، وتأهل للفتوى والتدريس، وله دون ٢٠ سنة، وأمدته الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك والفهم.

ثم توفي والده الشيخ شهاب الدين عبد الحليم، وكان عمر تقي الدين حينئذ ٢١ عامًا، فقام بوظائف والده بعده، وجلس مكان والده بالجامع على منبر أيام الجمع، لتفسير القرآن العظيم، وشرع من أول القرآن، فكان يورد من حفظه في المجلس نحو كراسين أو أكثر، وبقي يفسر في سورة نوح، عدة سنين.

وشرع في الجمع والتصنيف، من دون العشرين، ولم يزل في علو وازدياد من العلم والقدر إلى آخر عمره.

وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده. وكان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع: أنه لا يعرف غير ذاك الفن، وحكم أن أحدًا لا يعرفه مثله.

وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا منه في مذهبهم أشياء، ولا يعرف أنه ناظر أحدًا فانقطع منه، ولا تكلم في علم من العلوم -سواء كان من علوم الشرع أو غيرها- إلا فاق فيه أهله، واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها.

وكان دائم الابتهاال لله تعالى، كثير الاستغاثه والاستعانة به، قوي التوكل، ثابت الجأش، له أوراد وأذكار يجمع القلب عليها.

وكان من كبار الحنابلة، تخرج عليه كثيرون من كبارهم بعده، منهم: ابن مفلح، وابن القيم، وابن عبد الهادي.

وقرأ عليه جماعة من الأئمة من غير الحنابلة، كالزمري، والذهبي.

وله مصنفات كثيرة عظيمة، أكثرها وأعظمها في العقيدة، وأصول الدين، والرد على المخالفين، وله في الفقه: شرح عمدة الفقه للموفق ابن قدامة، لم يتمه، وتعليقة على المحرر لجده المجد، وأما القواعد والكتب الصغار وأجوبة الفتاوى: فلا يمكن الإحاطة بها، لكثرتها وانتشارها وتفرقها.

وقد جمع كلامه وفتاواه المتفرقة في الفقه، فزادت على ٢٠ مجلدًا، وشملت جميع أبواب الفقه، من الطهارة إلى الإقرار -على ترتيب متأخري الحنابلة-.

سجن تقي الدين عدة مرات، بحيل ومكائد دبرها له بعضهم، لفتاوى
أظهرها لم يوافقهم فيها، وكان آخر مرة سجن فيها، في شعبان سنة ٧٢٦هـ،
ومكث في السجن إلى أن توفي ﷺ في ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ^(١)

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٩١-٥٢٩)، وانظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة
قرون، وإنما عدلت عن تسمية تقي الدين ابن تيمية بشيخ الإسلام - وإن كان الأشهر عندنا -؛ لأن
لقبه الذي اشتهر به في كتب الحنابلة، هو تقي الدين، وصار علمًا عليه، مع وجود غيره ممن لقب
بتقي الدين، لكن صار لا يراد به عند الإطلاق إلا هو، وإن أريد غيره، ذكر مقيدًا، والله أعلم.

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح تقي الدين ابن تيمية

لا شك أن تقي الدين ابن تيمية قد بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، لكنه مع ذلك كان غير مستقل، بل كان منتسباً لمذهب الحنابلة في الجملة، وكثيراً ما يؤيد آراءه وترجيحاته، بنصوص الإمام أحمد أو أصوله، كما كان كثيراً ما ينفى الغلط والخطأ في فهم كلامه^(١)

ومع تفرق كلام ابن تيمية في الفقه، إلا أنه لكثرتة حوى كل أبواب الفقه، ولذا فإن تصحيحه لمسائل المذهب، يعد من التصحيح الشامل، وكثير منه من قبيل التصحيح الصريح.

والكلام على الشيخ تقي الدين وتصحيحه وترجيحه من خلال كتبه ورسائله وفتاواه يطول، ولذا سأكتفي هنا بأمرين:

الأمر الأول: أمثلة من تصحيحه في كتابه الفقهي المستقل، وهو شرح العمد، ومختصر الفتاوى المصرية لبدر الدين البعلبي؛ لأنه اختصر ولخص كلام الشيخ تقي الدين، مقتصرًا على الفقه، وما له به صلة.

(١) انظر: المذهب الحنبلي وابن تيمية، وفاق أم خلاف؟ (ص: ٢٥٧).

الأمر الثاني: أمثلة من تخريجاته وقياساته على المذهب، التي اشتهرت ونقلت عنه، وصارت هي المعتمد عند المتأخرين في كتبهم.

أما الأمر الأول: فهو أمثلة تصحيحه من خلال شرح العمدة، ومختصر الفتاوى المصرية.

أولاً: شرح العمدة.

وهو شرح للعمدة الفقه للموفق ابن قدامة، وهو شرح مستوعب، أكثر فيه الشيخ من الأدلة ومناقشة الأقوال، وقد شرح الطهارة، والصلاة، والصيام، والحج - فقط - في خمسة مجلدات كبار.

قال في مقدمته:

«أما بعد: فقد تكررت مسألة بعض أصحابنا، وصدقت رغبته، في شرح كتاب العمدة، تأليف الإمام الأوحـد شيخ الإسلام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - رضي الله عنه وأرضاه، وجعل أعلى الفردوس متبوأه ومثواه -، شرحاً يفسر مسائلها، ويقرب دلائلها، ويفرع قواعدها، ويتم مقاصدها، متوسطاً بين الإيجاز والإطناب، والإخلال والإسهاب، فاستخرت الله تعالى وأجمعت ذلك...»^(١)

وكثيراً ما يصرح فيه بالتصحيح، وقد يطلق الخلاف.

- فمما صرح بتصحيحه:

- قوله - فيمن طاف محدثاً -:

«لكن إذا خالف وطاف محدثاً فهل يصح طوافه؟ على روايتين؛

أصحهما: أنه لا يصح»^(٢)

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة (ص: ٥٩).

(٢) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة (ص: ٣٨١).

١- قوله -فيمن تغير عاداتها في الحيض-:

«فإن تغيرت العادة؛ بتقدم، أو تأخر، أو زيادة لم تجاوز أكثر الحيض، مثل أن يكون حيضها عشرة أيام في أول الشهر فترى الحيض قبلها أو بعدها أو أكثر منها، لم تلتفت إلى ذلك في المشهور من المذهب، حتى يتكرر ثلاثاً أو مرتين، بل يكون مشكوكاً فيه، تصوم وتصلي وتقضي الصوم...»^(١)

٢- قوله -في استعمال الحرير للنساء-:

«ويباح لهن افتراشه، والاستناد إليه، كما يباح لهن لبسه على أبدانهن، في المشهور من المذهب الذي عليه جمهور أصحابنا»^(٢)

٣- قوله -في حكم صوم يوم الغيم-:

«وإن كان هناك حائل يمنع من رؤيته، وهو أن يكون دون مطلعته ومنظره سحاب أو قتر، يجوز أن يكون الهلال تحته قد حال دون رؤيته.

فالمشهور عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه يصام من رمضان، ويجزئ إذا تبين أنه من رمضان، ولا يجب قضاؤه. نقله عنه الجماعة؛ منهم: ابنه، والمروزي، والأثرم، وأبو داود، ومهنا، والفضل بن زياد»^(٣)، وعبر بأنه يصام، وأبهم الحكم، وأطال في تقرير أدلة الحنابلة، والجواب عن أدلة المخالفين، ومال في آخر الكلام عن المسألة إلى أن صومه على سبيل الاستحباب لا الوجوب»^(٤)

٤- قوله -في حكم الصوم للكافر-:

«أنه لا يجب على الكافر، بمعنى: أنه لا يخاطب بفعله، ولا يجب عليه قضاؤه إذا أسلم، وسواء كان أصلياً أو مرتدّاً، في أظهر الروايتين»^(٥)

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة (ص: ٥٠٣).

(٢) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصلاة (ص: ٢٩٢).

(٣) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ٧٧).

(٤) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ١٢٦).

(٥) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ٤١).

- ومما أطلق فيه الخلاف:

١- قوله -في نقض المرأة شعرها لغسل الحيض-:

«وأما الحيض، فهل نقض الشعر فيه واجب أو مستحب؟ على وجهين؛ أحدهما: يجب والوجه الثاني: لا يجب، بل يستحب...»^(١)

٢- قوله -في صلاة المسافر السائر في الطريق-:

«وهل يجوز التطوع إلى غير القبلة للماشي حيث يجوز للراكب؟ على روايتين؛

إحداهما: لا يجوز وهو مقتضى ما ذكره الخرقى والشيخ المصنف وغيرهما

والثانية: يجوز اختارها القاضي وأبو الخطاب وكثير من أصحابنا...»^(٢)

٣- قوله -في حيض المرأة أثناء يوم، أو انقضائه أثناء يوم في الصوم-:

«ومتى حاضت في أثناء يوم؛ بطل صومها.

وهل يجب عليها الإمساك بقية النهار؟ على روايتين.

وكذلك لو انقطع دمها في أثناء يوم؛ وجب عليها قضاؤه.

وفي وجوب الإمساك روايتان»^(٣)

ثانيا: مختصر الفتاوى المصرية.

وهو تلخيص لفتاوى الشيخ في الفقه، قام به بدر الدين البعلبي، وكانت له

عناية خاصة باختصار كتب تقي الدين ابن تيمية.

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الطهارة (ص: ٣٧٤).

(٢) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصلاة (ص: ٥٢٧).

(٣) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ٢٤٤).

قال في مقدمته :

«وبعد: فإن العلم أفضل ما صرفت إليه الهمة، وأجمعت عليه علماء الأمة، وقد استخرت الله تعالى، في اختصار شيء من الدرر الماضية من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، مما أكثره فقه المسائل، وما عسر علمه على الأوائل»^(١)

وعليه فهذا الكتاب هو اختصار وتلخيص لفتاوى ابن تيمية، ولعل البعلي أخذ كلام الشيخ في فتاواه، وسبكه على هيئة المتون، والفرق بينه وبين اختيارات ابن تيمية التي جمعها ابن اللحام، أن البعلي هنا يلخص كلام ابن تيمية وفتاواه، لا مجرد آرائه واختياراته، وبالتالي فما في كتاب البعلي هو نص كلام ابن تيمية، وهو مليء بتصحيح مذهب أحمد، وما في كتاب ابن اللحام، هو تعبير ابن اللحام عن اختيارات ابن تيمية، وقد ينقل نص كلامه، وقد يصرح فيه بالمذهب، ولذا اكتفيت بمختصر البعلي؛ لأن المقصود هنا، هو تصحيح ابن تيمية الفقهي المذهبي، لا اختياره الشخصي.

ومختصر البعلي، يعد تصحيحًا شاملاً للمسائل والأحكام، من كلام ابن تيمية في المذهب، وقد صرح ابن تيمية بالتصحيح في مواضع، منها ما وافق المذهب فيه، ومنها ما خالفه، وقد أطلق الخلاف في مواضع كذلك.

- فمما صرح فيه بالتصحيح :

١- قوله -فيمن حج تطوعًا قبل الفريضة-:

«فيكون من رحمة الله به، أن يجعل النفل مثل الفرض، بمنزلة من أحرم بالحج تطوعًا، وعليه فرضه، فإنه يقع عن فرضه عند طائفة، كالشافعي وأحمد في المشهور»^(٢)

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٩).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٢٧٩).

٢- قوله -في حكم تحلية السيف بالذهب اليسير-:

«وتجوز تحلية السيف بيسير الفضة، وفي الذهب خلاف، والأصح جوازه»^(١)

٣- قوله -في بيع الربوي بالربوي تبعًا-:

«أن يكون المقصود بيع غير ربوي، وإنما دخل الربوي ضمنا وتبعًا، كبيع شاة ذات صوف ولبن، بشاة ذات صوف ولبن، أو سيف فيه فضة يسيرة، بسيف أو غيره فيه فضة، أو دار مموهة، بدار مموهة، فهنا الصحيح في مذهب مالك وأحمد: الجواز»^(٢)

٤- قوله -في بيع المعين-:

«ظاهر مذهب أحمد: أن ما كان متعينًا بالعقد، لا يحتاج إلى توفية بكيل أو وزن ونحوهما، بحيث يكون المشتري قد تمكن من قبضه، فهو من ضمانه قبضه أو لم يقبضه، كصبرة اشتراها جزاءً ونحوه»^(٣)

٥- قوله -في السلم-:

«إذا أسلف في حنطة، فاعتاض عنها شعيرا، ففيه قولان، هما روايتان، أصحهما: الجواز إذا كان بسعر الوقت أو أقل»^(٤)

- ومما أطلق فيه الخلاف:

١- قوله -في أبواب الإبل-:

«وإن كان القائلون بطهارة أبوالها، تنازعوا في جواز شربها لغير ضرورة، وفيه روايتان منصوبتان»^(٥)

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣١٨).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣٢٩).

(٣) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣٣٩).

(٤) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣٤٥).

(٥) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٢٥).

٢- قوله -في حكم دخول المرأة الحمام-:

«وهل للمرأة دخول الحمام إذا شق عليها تركه بأن اعتادته؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره»^(١)

٣- قوله -في صفة الصلاة-:

«هل الأفضل وضع يديه قبل ركبتيه أو بالعكس؟
فيه روايتان، هما قولان للعلماء»^(٢)

وأما الأمر الثاني: وهو أمثلة من تخريجاته وقياساته على المذهب، التي اشتهرت ونقلت عنه، وصارت هي المعتمد عند المتأخرين في كتبهم.

فإن مما لا ريب فيه، أن تقي الدين ابن تيمية، وصل إلى رتبة الاجتهاد في المذهب، ثم تجاوز ذلك إلى الاجتهاد المطلق.

وعليه: فهو يعد من أصحاب الوجوه والتخريج في المذهب، قال ابن القيم:

«ومن الممتنع أن يكون اختيار ابن عقيل، وأبي الخطاب، والشيخ أبي محمد، وجوها يفتى بها، واختيارات شيخ الإسلام لا تصل إلى هذه المرتبة»^(٣)

فلا غرابة -إذا-، أن نجد مسائل اعتمدت في المذهب، وأصلها من كلام الشيخ أو تخريجه.

ومن أمثلة ذلك:

١- قال الحجاوي في الإقناع -في باب السواك، في عد بعض

المسنونات-:

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٣٤).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٥٢).

(٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٢٤).

«ويسن إعفاء اللحية، ويحرم حلقها...»^(١)

وكذا قال ابن بلبان في مختصر الإفادات:

«ويسن إعفاء اللحية، ويحرم حلقها...»^(٢)

فهذا التصريح في المتون المعتمدة في المذهب، بتحريم حلق اللحية،

لا يعرف قبل الشيخ تقي الدين، قال في الفروع:

«ويعفي لحيته، -وفي المذهب: ما لم يستهجن طولها- (وم)^(٣)، ويحرم

حلقها، ذكره شيخنا»^(٤)

ولذا قال البهوتي في كشاف القناع -شارحاً قول الإقناع-:

«(ويحرم حلقها) ذكره الشيخ تقي الدين»^(٥)

٢- قال ابن النجار في المنتهى -في موجبات الغسل-:

«وموجبه سبعة؛ انتقال مني، فلا يعاد غسل له بخروجه بعد، ويثبت به

حكم بلوغ، وفطر، وغيرهما، وكذا انتقال حيض».

وقال مرعي في الغاية -فيما يتعلق بانتقال المنى-:

«ويثبت بانتقاله حكم بلوغ من وجوب عبادة، وحد، وقبول شهادة، وثبوت

ولاية في إيجاب عقد نكاح، وفطر بسبب نحو لمس، ووجوب فدية، وكذا انتقال

حيض»^(٦)

(١) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢٠/١).

(٢) مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات (ص: ٤١٢)، وقد التزم فيه ألا يذكر إلا الصحيح في المذهب، حيث قال في مقدمته: «ولم أذكر فيه إلا القول الصحيح في المذهب، وما عليه الفتوى عند الأئمة النقاد» مختصر الإفادات في ربع العبادات والآداب وزيادات (ص: ٢٨).

(٣) أي: وفاقاً لمالك، كما بين ذلك في خطبة كتابه.

(٤) الفروع وتصحيح الفروع (١٥١/١).

(٥) كشاف القناع عن متن الإقناع (٧٥/١).

(٦) غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (٨٨/١).

فقياس انتقال الحيض على انتقال المني في المذهب، هو من فعل الشيخ تقي الدين، ولا يعرف قبله، وصار هو المعتمد في المذهب.

قال في الفروع:

«وقال شيخنا: قياس المني انتقال حيض»^(١)

٣- قال في المنتهى -في الأعمال التي يفعلها الحاج بعد طواف الوداع-:

«ويأتي الحطيم أيضًا -وهو تحت الميزاب-، ثم يشرب من ماء زمزم»^(٢)،

وقال في الروض المربع:

«ويأتي الحطيم أيضًا -وهو تحت الميزاب- فيدعو، ثم يشرب من ماء

زمزم، ويستلم الحجر ويقبله، ثم يخرج»^(٣)

وسنية شرب ماء زمزم بعد طواف الإفاضة معلومة مشهورة، وقد ذكرت في

كتب الفقه، ولكن شربه بعد طواف الوداع، هو من كلام الشيخ تقي الدين.

قال في الإنصاف:

«وذكر أحمد: أنه يأتي الحطيم، وهو تحت الميزاب، فيدعو.

وذكر الشيخ تقي الدين: ثم يشرب من ماء زمزم، ويستلم الحجر

الأسود»^(٤)

وقال البهوتي -شارحًا كلام المنتهى-:

«(ثم يشرب من ماء زمزم) قاله الشيخ تقي الدين»^(٥)

(١) الفروع وتصحيح الفروع (١/٢٥٤).

(٢) منتهى الإرادات (٢/١٧١).

(٣) الروض المربع بشرح زاد المستنقع مختصر المقنع ط الركائز (٢/١٤٩).

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ت التركي (٩/٢٦٧).

(٥) شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (١/٥٩٣).

٤- قال في المنتهى -فيمن لا تؤخذ منهم الجزية-:

«وراهب بصومعة، ويؤخذ ما زاد على بلغته»^(١)، ونحوه في الإقناع والغاية^(٢)

وكون الراهب لا تؤخذ منه جزية، لكن يؤخذ منه المال الذي يزيد على كفايته، هو من كلام الشيخ تقي الدين.

قال في الفروع:

«ولا تلزم صبيًا ومجنونًا وزمناً وأعمى وشيخًا فانيًا وراهبًا بصومعة، وفيه وجه: ولا يبقى بيده مال إلا بلغته فقط، ويؤخذ ما بيده، قاله شيخنا»^(٣)
ولذا قال البهوتي في شرحه:

«(ويؤخذ) من راهب بصومعة (ما زاد على بلغته) بضم الموحدة. قاله الشيخ تقي الدين»^(٤)

هذه بعض الأمثلة تدل على ما وراءها، من عظم مكانة الشيخ تقي الدين، ومنزلته في المذهب، واعتماد أقواله وتخريجاته ونقله، وليس هذا خاصًا به، بل كل مجتهد المذهب كذلك^(٥)، ولكن الباحث في كتب المتأخرين المعتمدة، يجد للشيخ فضل مزية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

(١) منتهى الإرادات (٢/٢٤٠).

(٢) انظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (٢/٤٤)، وغاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (٤٨٤/١).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (١٠/٣٢٧).

(٤) شرح منتهى الإرادات = دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (١/٦٦٠)، وانظر: مدارج تفقه الحنبلي (ص: ٢٣٣).

(٥) من أوضح الأمثلة على ذلك، قول فقهاء الحنابلة في عدم جواز تأخير الصلاة عن وقتها، قالوا: (إلا لناوي الجمع، أو مشتغل بشرطها الذي يحصله قريبًا)، وقد نبه الشيخ تقي الدين -تبعًا لشيخه ابن المنجا- على أن هذا الفرع، هو من زيادات الشيخ الموفق ابن قدامة، وفي المسألة كلام طويل، والظاهر أن الموفق أخذه من كلام الإمام أحمد، انظر: الحكم الموافق لأصل أحمد ونصه (٣٨٥/١).

المطلب الثالث

منهج تقي الدين ابن تيمية في التصحيح

للشيخ تقي الدين منهج واضح، ومسلك ظاهر، في تصحيح المذهب، وقد سبق -في الباب الأول- نقل بعض كلامه في التصحيح، وأعيد هنا لأهميته، والبناء عليه، وهو أنه سئل عن تحديد المذهب، في مسائل، الخلاف فيها مطلق، فأجاب:

«الحمد لله، أما هذه الكتب التي يذكر فيها روايتان أو وجهان ولا يذكر فيها الصحيح: فطالب العلم يمكنه معرفة ذلك من كتب أخرى؛
مثل: كتاب التعليق للقاضي أبي يعلى، والانتصار لأبي الخطاب، وعمد الأدلة لابن عقيل، وتعليق القاضي يعقوب البرزبيني، وأبي الحسن ابن الزاغوني، وغير ذلك من الكتب الكبار التي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح.
وقد اختصرت رؤوس مسائل هذه الكتب في كتب مختصرة؛ مثل: رؤوس المسائل للقاضي أبي الحسين.

وقد نقل عن الشيخ أبي البركات صاحب المحرر، أنه كان يقول -لمن يسأله عن ظاهر مذهب أحمد-: أنه ما رجحه أبو الخطاب في رؤوس مسائله.
ومما يعرف منه ذلك: كتاب المغني للشيخ أبي محمد، وكتاب شرح الهداية لجدنا أبي البركات، وقد شرح الهداية غير واحد، كأبي حكيم النهرواني، وأبي

عبد الله بن تيمية -صاحب التفسير- الخطيب عم أبي البركات، وأبي المعالي بن المنجا، وأبي البقاء النحوي -لكن لم يكمل ذلك-.

وقد اختلف الأصحاب فيما يصححونه؛ فمنهم من يصحح رواية، ويصحح آخر رواية، فمن عرف ذلك نقله، ومن ترجح عنده قول واحد على قول آخر اتبع القول الراجح، ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد، نقل ما ذكره من اختلاف الروايات والوجوه والطرق، كما ينقل أصحاب الشافعي وأبي حنيفة ومالك مذاهب الأئمة؛ فإنه في كل مذهب من اختلاف الأقوال عن الأئمة واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم، ومعرفة الراجح شرعاً: ما هو معروف.

ومن كان خبيراً بأصول أحمد ونصوصه، عرف الراجح في مذهبه في عامة المسائل، وإن كان له بصر بالأدلة الشرعية عرف الراجح في الشرع^(١) وبالتأمل في جوابه هذا، يظهر تفرقه بين مقامين، أو بين رجلين:

- فمن لم يكن خبيراً بأصول أحمد، ونصوصه، فإنه يعرف الصحيح من المذهب، عن طريق الكتب والشيوخ، فينظر فيما صححوه، ويتبع أكثرهم، أو أعلمهم، مع مراعاته للقواعد، وفهمه للمصطلحات، وهي أقل درجات الاجتهاد في المذهب.

- ومن كان خبيراً بأصول أحمد ونصوصه، فإنه ينظر فيها، ويتأملها، ويصحح المذهب من خلالها، وهي أعلى درجات الاجتهاد في المذهب.

والناظر في تصحيح الشيخ تقي الدين للمذهب، يجد أنه يفرق بين المذهب الاصطلاحي، الذي استقر عليه الأصحاب، وينقله كما هو، ثم قد يوافقه، وقد يعترض عليه، وإذا اعترض فإما أن يكون اعترضه مبنياً على ما ترجح في الدليل عنده، وإما أن يعترض عليه بما ينبغي أن يكون الصحيح من المذهب في نظره،

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٢٧، ٢٢٨).

بحسب اجتهاده في فهم نصوص أحمد وأصوله، وهو ما يمكن أن نسّميه بالمشهد الشخصي.

وعليه فإن الشيخ تقي الدين يعتمد في تصحيح المشهد على هذا المشلك غالبًا، وهو مشلك النظر في نصوص أحمد، وأصوله، واختيار قدماء أصحابه. والمراد به: اعتبار نصوصه وفتاواه في المسائل الجزئية، واعتبار نصوصه إذا خالفها الأصحاب في نظره، أو اعتبار أكثرها عند التعارض، أو اعتبار أصوله العامة عند التساوي، أو عدم النص الخاص عنه^(١)

وقد سبق بعض كلامه فيه، في النقل السابق، ومما قاله كذلك فيما يتعلق بأن خواص كل إمام، أعلم بقوله من غيرهم في الأصل:

«وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء؛ فإن خاصة كل إمام، أعلم بباطن أموره، مثل مالك بن أنس: فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به، وأعلمهم بباطن أمره، اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر، التي رواها ابن أبي الغمر، وإن طعن بعض الناس فيها.

وكذلك أبو حنيفة: فأبو يوسف، ومحمد، وزفر، أعلم الناس به، وكذلك غيرهما.

وقد يكتب العالم كتابًا، أو يقول قولًا، فيكون بعض من لم يشافهه به، أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي ﷺ: (فرب مبلغ أوعى من سامع)، لكن بكل حال، لا بد أن يكون المبلغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم^(٢)

- ومن أمثلة تصحيح ابن تيمية بهذا المشلك، ما يلي:

١- قوله -في آخر وقت العصر الاختياري-:

(١) انظر: الحكم الموافق لأصل أحمد ونصه (١١/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٩٢/٤)، وانظر: ابن تيمية وقانون الحنبلة، الحاشية (ص: ١٢-١٨).

«ووقتها: من حين يصير ظل كل شيء مثله؛ فإذا صار ظل الشخص مثله وزاد أدنى زيادة، فقد دخل وقت العصر.

ويمتد وقتها إلى أن يتغير لون الشمس، وتصفّر، على هذا أكثر الروايات عن أبي عبد الله.

وعنه: أنه يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه فقط، وهي اختيار الخرقى، وطائفة من أصحابنا والأول أصح^(١)، والذي صححه هنا هو قول قوي في المذهب، ولذا قال في الإقناع -في وقت العصر-:

«ووقتها: من خروج وقت الظهر، إلى أن يصير ظل الشيء مثليه سوى ظل الزوال -إن كان-، وهو آخر ووقتها المختار.

وعنه: إلى اصفرار الشمس، اختاره الموفق والمجد وجمع^(٢)

٢- قوله -في حكم الترتيب في الوضوء-:

«القول الثالث: وهو الفرق بين المتعمد لتنكيس الوضوء، وبين المعذور بنسيان أو جهل، وهو أرجح الأقوال، وعليه يدل كلام الصحابة وجمهور العلماء، وهو الموافق لأصول المذهب في غير هذا الموضع، وهو المنصوص عن أحمد في الصورة التي خرّج منها أبو الخطاب^(٣)، ومعتمد المذهب في جميع طبقاته: أن الترتيب بين أعضاء الوضوء واجب مطلقاً، وأكثر نصوص أحمد على ذلك^(٤)

٣- قوله -في حكم التلطف بالنية-:

«والتلطف بالنية، في استحبابه قولان في مذهب أحمد وغيره.

(١) شرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصلاة (ص: ١٦٢).

(٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل (١/٨٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٠٩/٢١).

(٤) الحكم الموافق لأصل أحمد ونصه (١/٢٢٨).

والمنصوص عنه: أنه لا يستحب التلفظ بالنية، قال أبو داود: قلت لأحمد: يقول المصلي قبل التكبير شيئاً؟ قال: لا^(١)، ومعتمد المذهب استحبابه سرّاً^(٢)، ولم أجد نصّاً عن الإمام أحمد، يؤيد ما ذهب إليه الأصحاب، بل ظاهر الرواية التي ذكرها الشيخ تقي الدين، أنه لا يشرع أن يقول شيئاً، واستشهد بها الأصحاب على عدم مشروعية الدعاء بعد الإقامة وقبل التكبيرة، ولعلهم استحبوا النطق بالنية سرّاً؛ قياساً على الإحرام، واحتياطاً للعبادة، لئلا يكبر وهي عازبة عن قلبه، فلا تصح صلاته، ومن أصول أحمد الاحتياط للعبادة، فلعلهم خرجوها على هذا الأصل، ويبقى ظاهر كلامه كما قاله الشيخ تقي الدين، والله أعلم.

٤- قوله -فيمن صلى كاشفاً فخذيه-:

«وأما صلاة الرجل بادي الفخذين مع القدرة على الإزار، فهذا لا يجوز، ولا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف، ومن بنى ذلك على الروایتين في العورة، كما فعله طائفة، فقد غلطوا؛ ولم يقل أحمد ولا غيره: أن المصلي يصلي على هذه الحال.

كيف وأحمد يأمره بستر المنكبين؟ فكيف يبيح له كشف الفخذ؟! فهذا هذا»^(٣)، وما قاله هو معتمد المذهب في جميع طبقاته^(٤)، وهو من التصحيح للمذهب، ونفي الخطأ والغلط في فهمه ونقله.

٥- قوله -في كون استخباث بعض العرب لبعض الحيوانات، موجباً لتحريم أكلها-:

«كذلك من قال من العلماء: إنه حرم على جميع المسلمين ما تستخبثه العرب، وأحل لهم ما تستطيعه.

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٢٨).

(٢) كما في التنقيح (ص: ٢٦)، ومتهى الإرادات (١/٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/١١٦).

(٤) انظر: الإنصاف (١: ٤٤٩).

فجمهور العلماء على خلاف هذا القول، كمالك وأبي حنيفة وأحمد وقدماء أصحابه.

ولكن الخرقى وطائفة منهم وافقوا الشافعي على هذا القول، وأما أحمد نفسه فعامة نصوصه موافقة لقول جمهور العلماء...»^(١)، وما نسبه إلى الخرقى، هو معتمد المذهب في جميع طبقاته^(٢)، ولم أجد نصًا عن الإمام أحمد في عين هذا الضابط للتحريم، وهو استخبات العرب، ولكن كل ما يمثل به الأصحاب -تقريبًا- على هذا الضابط، موجود في كلامه، فلعلهم جمعوا الصور التي نص عليها، فوجدوها تنطبق عليه، مع استدلالهم بالآية^(٣)

وبهذا يتبين أن ما صححه الشيخ تقي الدين بمسلك النظر في نصوص الإمام أحمد، وأصوله، يمكن تقسيمه إلى عدة أقسام:

الأول: ما صححه، وهو موافق لمعتمد المذهب.

الثاني: ما صححه، وهو مخالف لمعتمد المذهب، لكن فيه خلاف قوي داخله.

الثالث: ما صححه، وهو مخالف لجماهير الأصحاب، وهذا يحتاج تأملًا وبحثًا، فقد تكون نصوص أحمد وأصوله موافقة لقولهم، وقد تكون نصوص أحمد وأصوله موافقة لقوله^(٤)، والله أعلم^(٥)

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/١٩).

(٢) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ت التركي (٢٧/٢٠٦).

(٣) انظر: الجامع لعلم الإمام أحمد - الفقه - باب ما يستخبت أكله (١٢/٣٧٤)، المستوعب (٥٠٣/٢).

(٤) انظر لزائمًا: مسألة اشتراط النية في الجمع والقصر، من رسالة الحكم الموافق لأصل أحمد ونصه (٧١٧/٢) وما بعدها.

(٥) للاستزادة في هذا المعنى، انظر: رسالة الحكم الموافق لأصل أحمد ونصه، عند ابن تيمية في العبادات، فقد جمع فيها الباحث ٥٠ مسألة تقريبًا، وقارن فيها بين رأي الشيخ تقي الدين، وآراء الحنابلة في المسألة، مع نقله ما استطاعه ووقف عليه من نصوص الإمام أحمد، مؤيدًا ما ذهب إليه =

= الشيخ تقي الدين تارة، وما ذهب إليه الأصحاب تارة أخرى، والرسالة فيها جهد مشكور من الباحث -وفقه الله، وجزاه خيرًا-، إلا أن لي فيها بعض الملاحظات لا تغض من شأنها وأهميتها، وليس هذا محل ذكرها.

المبحث الرابع التصحيح عند الدجيلي

وفي مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الدجيلي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الدجيلي.

المطلب الأول

ترجمة الدجيلي، ومكانته في المذهب الحنبلي

الحسين بن يوسف بن محمد بن أبي السري الدجيلي، ثم البغدادي، الفقيه
الفرضي، سراج الدين أبو عبد الله.

ولد سنة ٦٦٤هـ، بدجيل -نهر في أعلى بغداد-، وحفظ القرآن في صباه،
وسمع الحديث ببغداد من غير واحد، ثم سافر إلى دمشق، وسمع بها من
جماعة، منهم: ابن أبي الفتح البجلي، والمزي، وغيرهما.

وحفظ متوناً في علوم مختلفة، منها: المقنع في الفقه، والشاطبية،
والألفيتان في النحو، وغير ذلك، وتفقه على تقي الدين عبد الله الزيراني.

واشتغل عليه جماعة، وانتفعوا به في الفقه والفرائض، منهم: يوسف بن
محمد السرمري^(١)، وغيره.

وصنف كتاب الوجيز في الفقه، وله قصيدة لامية في الفرائض.

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٣٢هـ^(٢)

(١) يوسف بن محمد بن مسعود العبادي الحنبلي، جمال الدين السرمري ثم الدمشقي، ولد سنة
(٦٩٦هـ)، سمع ببغداد من الصفي عبد المؤمن بن عبد الحق، وغيره، وتفقه على سراج الدين
الحسين بن يوسف، وبرع في الفرائض وغيرها، ونظم عدة أراجيز في عدة فنون، منها: نظم
مختصر ابن رزين في الفقه، ومات سنة (٧٧٦هـ). انظر: الدرر الكامنة (٦/٢٤٧)، وشذرات
الذهب (٨/٤٢٩).

(٢) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٥/٣٠)، المقصد الأرشد (١/٣٤٩)، شذرات الذهب في
أخبار من ذهب (٨/١٧٣)، مقدمة تحقيق الوجيز (ص: ١٥).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح الدجيلي

لم يُذكر من مصنفات الدجيلي في الفقه، إلا كتاب واحد، وهو كتابه: الوجيز، وهو من الكتب المعتمدة في تصحيح المذهب، حيث بناه مؤلفه على الراجح من الروايات في المذهب، مقتصرًا على قول واحد، وأنه عرضه على شيخه الزريراني، فأجاز الإفتاء بحكمه، وكتب له عليه:

(ألفيته كتابًا وجيزًا كما وسمه، جامعًا لمسائل كثيرة، وفوائد غزيرة، قل أن يجتمع مثلها من أمثاله، أو يهيا لمصنف أن ينسج على منواله)، وهذا مما أكسب الكتاب قوة، واعتمادًا.

وقد قال في مقدمته:

«وبعد: فهذا كتاب في الفقه، على مذهب الإمام المبجل، والبحر المفضل، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمهم الله.

جمعتُه وجيزًا، قولًا واحدًا مختارًا، من ترجيح الروايات المنصوصة عنه، المعنونة المتداولة، وعرضته مرارًا على شيخنا الإمام العلامة، والبحر الفهامة، نسيج وحده، وفريد عصره، مفتي الفرق تقي الدين أبي بكر عبد الله الزريراني -عُضد الله الإسلام بحياته المتواصلة، وقضاياه القاطعة الفاصلة-، فهذه، وأملئ

عليّ فيه من فيه، مسائل منصوصة عن الإمام، صارت أحكام الكتاب به كامله، وأجاز الإفتاء بحكمه، وأنه المذهب»^(١)

وقال عنه المرداوي، في مقدمة الإنصاف، في عده بعض الكتب التي اعتبرها من أعظم الكتب وأنفعها في تصحيح المذهب:

«وكذلك «الوجيز»؛ فإنه بناء على الراجح من الروايات المنصوصة عنه، وذكر أنه عرضه على الشيخ العلامة أبي بكر عبد الله بن الزيراني، فهذه له...»^(٢)

وهذا الكتاب أو المتن، يعد تصحيحًا ضمنيًا شاملًا لمسائل وأحكام الفقه على المعتمد في المذهب عند مصنفه، وشيخه، فلم يذكر ولم يشر فيه لأي رواية أو وجه في المذهب، بل وفى بما وعد، والتزم ما اشترطه على نفسه في المقدمة، من ذكر قول واحد مختار، يرى أنه المذهب.

(١) الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص: ٤٥).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ت التركي (١/٢٣).

المبحث الخامس التصحيح عند ابن عبيدان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن عبيدان، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبيدان.

المطلب الأول

ترجمة ابن عبيدان، ومكانته في المذهب الحنبلي

عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البعلبي، الشيخ الفقيه، الزاهد العارف، زين الدين، أبو الفرج وأبو محمد، أحد فضلاء الحنابلة.

ولد سنة ٦٧٥هـ، وسمع الحديث، وتفقه على الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وغيره. وبرع وأفتى، وكان إمامًا، عارفًا بالفقه وغوامضه، والأصول والحديث.

وكان أكثر إقامته بدمشق، يعيد بالمدارس، ويتصدى للاشتغال والإفادة، وإقراء الحديث والفقه وأصوله، وانتفع به جماعة، وتخرجوا به، منهم: عز الدين حمزة ابن شيخ السَّلامية، وغيره^(١)

وكان فاضلاً متقناً، وصنف في الحديث، والفقه، وأعمال القلوب، وغير ذلك.

(١) حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين، عز الدين أبو يعلى المعروف بابن شيخ السَّلامية، ولد سنة (٧١٦هـ)، تفقه على جماعة، ودرّس بالحنبلية، وصنف تصانيف، منها استدراكات على إجماع ابن حزم، وشرح على أحكام المجد ابن تيمية قطعة صالحة، وكان له اعتناء جيد بنصوص أحمد، وفتاوى تقي الدين ابن تيمية، توفي سنة (٧٦٩هـ). انظر: المقصد الأرشد (١/٣١٢)، والجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/٣٥).

فمن مصنفاته في الفقه، وما له به صلة: المطلع على أبواب المقنع - وهو في أحاديث الأحكام-، وشرح قطعة من أول المقنع، وجمع زوائد المحرر على المقنع، وزوائد الكافي عليه كذلك، ثم جمع زوائد الكافي والمحرر على المقنع. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٣٤هـ، ببعلبك^(١)

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٥٠/٥)، البداية والنهاية ط هجر (٣٦٨/١٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٣٩/٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١٨٧/٨).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح ابن عبيدان

لم يصلنا من كتب ابن عبيدان، إلا كتابه زوائد الكافي والمححر على المقنع، وذكر في مقدمته سبب تأليفه، ومنهجه الذي سار عليه في جمع الزوائد وصياغتها، والرموز التي استعملها في ذلك، ولم يتعرض فيها لشيء مما له علاقة بالتصحيح في المذهب^(١)

ولكن القارئ في كتابه، والمتأمل فيه، يجده قد صرح بتصحيح بعض الأقوال في مواضع، وقدم أحد الأقوال أو أطلق الخلاف في مواضع.

- فمما صرح فيه بالتصحيح:

١- قوله -في حكم إتمام الإمام المسافر بالمقيمين-:

«ويستحب للإمام أن يقول لهم: أتموا فإننا سُفِر.

فإن أتم بهم، صحت الصلاة.

وعنه: تفسد صلاة المقيمين. والأول المذهب^(٢)

٢- قوله -في التطوع بالصيام، قبل قضاء الصوم الواجب-:

(١) انظر: زوائد الكافي والمححر (ص: ١١، ١٢).

(٢) زوائد الكافي والمححر (ص: ٥٧).

- «ويجوز لمن عليه قضاء رمضان، التطوع بالصوم.
وعنه: لا يجوز. والأول أصح»^(١)
- ٣- قوله -في حكم الخوارج-:
«والخوارج حكمهم حكم البغاة في قول فقهاء أصحابنا»^(٢)
- ومما أطلق فيه الخلاف، أو قدم أحد الأقوال:
١- قوله -في حكم الجلالة-:
«وما تولد من النجاسات، نجس.
وفي الجلالة روايتان»^(٣)
- ٢- قوله -في حكم الجماعة للنساء-:
«وتسن الجماعة للنساء، وعنه: لا تسن»^(٤)
- ٣- قوله -في وقوع طلاق الوكيل زمن بدعة-:
«ولا يجوز للوكيل المطلق في الطلاق، أن يطلق في زمن البدعة.
فإن فعل، فهل يقع؟ على وجهين»^(٥)

(١) زوائد الكافي والمحرم (ص: ٩٤).

(٢) زوائد الكافي والمحرم (ص: ٣٨٥).

(٣) زوائد الكافي والمحرم (ص: ١٤).

(٤) زوائد الكافي والمحرم (ص: ٥١).

(٥) زوائد الكافي والمحرم (ص: ٣١٠).

المبحث السادس

التصحيح عند عبد المؤمن البغدادي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة عبد المؤمن البغدادي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح عبد المؤمن البغدادي.

المطلب الأول

ترجمة عبد المؤمن البغدادي، ومكانته في المذهب الحنبلي

عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود البغدادي، الفقيه الإمام، الفرضي المتقن، صفى الدين أبو الفضائل، من علماء العراق.

ولد سنة ٦٥٨هـ، ببغداد، وكان أبوه خطيباً بجامع ابن عبد المطلب ببغداد احتساباً، فنشأ في بيت صلاح وعلم، وسمع الحديث بالعراق، ثم بدمشق من الذهبي وغيره.

وتفقه على أبي طالب عبد الرحمن بن عمر البصري، ولازمه حتى برع وأفتى، وأقبل على العلم، ولازمه مدة مطالعة وكتابة، وتصنيفاً وتدریساً، واشتغالاً وإفتاء، إلى حين وفاته.

سمع منه خلق كثيرون، وتخرج به جماعة، وخاصة في الفرائض، منهم: تقي الدين الزريراني، ومن طلابه بالإجازة: ابن رجب.

فمن تصانيفه في الفقه: شرح المحرر، وشرح العمدة، وإدراك الغاية في اختصار الهداية، وشرحه، وغير ذلك.

وكان ذا ذهن حاد، وذكاء وفطنة، ومروءة، وأخلاق حسنة، شريف النفس. وتفرّد في وقته ببغداد، في علم الفرائض، والحساب.

توفي رحمه الله سنة ٧٣٩هـ، ببغداد^(١)

(١) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٧٧/٥)، المقصد الأرشد (١٦٧/٢)، الوافي بالوفيات (١٦٣/١٩)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢٢٣/٣).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح عبد المؤمن البغدادي

وصلنا لعبد المؤمن البغدادي كتابان في الفقه؛ أحدهما متن، والآخر شرح، وكلاهما مكتملان.

أما الأول: فهو إدراك الغاية في اختصار الهداية، وأما الثاني: فهو شرح المحرر.

وسأعرض لتصحيحه في كل منهما.

أولاً: إدراك الغاية في اختصار الهداية.

وهو متن مختصر، اختصر فيه الشيخ كتاب: النهاية في اختصار الهداية، لكن مع زيادة تحرير وتقييد وإصلاح، قال في مقدمته:

«فإن المختصر الموسوم بالنهاية في اختصار الهداية في الفقه، على مذهب الإمام المبجل، والعالم المفضل، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله، الذي صنّفه الشيخ الجليل عبد الرحمن بن رزين الدمشقي الغساني رحمته الله مختصر جميل، وتصنيف عزيز لكن حصل بعض الخلل فيما سطره؛ لأنه لم يعد فيه نظره وإنما اخترمه الحمام، قبل بلوغ المرام.

فانتدبت لإيضاح معضله، وإصلاح خطله، وتحرير فوائده ومعانيه، وتقرير قواعده ومبانيه، فقيدت مهمله، وحققت مغفله، وألحقت ما وقع به الإخلال من

الأصل، في مسائل كل فصل ...»^(١)، ولم يبين نوع الخلل الذي وقع فيه مؤلفه، هل هو من جهة التصحيح في المذهب، أم من جهة العبارات وتقييدها، أم من جهة ترك مسائل مهمة من الأصل؟ ولكن الظاهر أن كلامه يشملها، ولذا عدل عن جعل كتابه مختصرًا للنهاية، وجعله مختصرًا للهداية.

وهذا المختصر يعد تصحيحًا ضمنيًا شاملاً لما تضمنه، إذا لم يذكر خلافًا في المسألة، وللمصنف فيه تصريح بالتصحيح، وقد يطلق الخلاف، أو يقدم أحد الأقوال.

- فمما صرح بتصحيحه:

١- قوله -في نواقض الوضوء-:

«وأكل لحم الجزور، في الأظهر»^(٢)

٢- قوله -في فصل الجوار، من باب الصلح-:

«ويجبر على العمارة مع شريكه، في الأصح»^(٣)

٣- قوله -في حكم القاضي بالإقرار-:

«ويحكم بالإقرار في مجلسه مطلقًا لا ما علمه أو سمعه في غير مجلسه في الأشهر»^(٤)

- ومما أطلق فيه الخلاف، أو قدم أحد الأقوال:

١- قوله -في العفو عن يسير بول الخفاش، والنيذ-

«وفي العفو عن يسيرها روايتان»^(٥)

(١) إدراك الغاية (ص: ٣١).

(٢) إدراك الغاية (ص: ٣٧).

(٣) إدراك الغاية (ص: ١٤٦).

(٤) إدراك الغاية (ص: ٢٩٤).

(٥) إدراك الغاية (ص: ٤١).

٢- قوله -فيما يكره في الصيام-:

«وجمع ريقه وابتلاعه، ويفطر به في وجهه»^(١)

٣- قوله -في مدة الهدنة-:

«وللإمام عقد هدنة لمصلحة عشر سنين فأقل، في رواية»^(٢)

ثانياً: شرح المحرر.

وقد طبع مؤخرًا كاملاً في خمسة مجلدات -ولله الحمد-^(٣)، وهو شرح نفيس، اهتم فيه بأدلة الروايات، ولو لم يكن من مميزاته بالنسبة لنا إلا كونه الشرح الوحيد للمحرر الذي وصلنا كاملاً لكان كافياً، لأنه كتاب معتمد في المذهب، وقد نبه على ذلك في مقدمته، وبين فيها منهجه في شرحه، وسبب تأليفه، فقال:

«وبعد: فإن كتاب (المحرر) الذي صنفه الشيخ الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني رحمته الله كتاب نافع، ومختصر جامع، بالغ في تهذيبه، وأحسن في ترتيبه، ومع ذلك فلم أر أحداً من أصحابنا نشط إلى شرحه، وبيان مشكله، مع كثرة المشتغلين به، وقد استخرت الله وشرعت في جمع شرح له، تبين به مسائله، وتتضح به دلائله، لا أذكر فيه سوى ما هو في الكتاب من الروايات والوجوه لخروج ذلك عن المقصود»^(٤)، ثم قدم قبل الشرح بمقدمات في التعريف بإمام المذهب، وكذلك مؤلف المتن المجد ابن تيمية، واعتماده في الشرح على المنتقى للمجد في الاستدلال، وأنه أخذه عن شيخه نور الدين أبي طالب البصري، وغير ذلك.

(١) إدراك الغاية (ص: ٨٨).

(٢) إدراك الغاية (ص: ١١٨).

(٣) كان أكثره في عداد المفقود، ولم يطبع إلا آخر العام الماضي ١٤٤١هـ.

(٤) شرح المحرر (١/٢١).

وله في هذا الكتاب تصحيح مذهبي، وله اختيار شخصي، وكثيراً ما يطلق الخلاف ولا يصحح، ويكتفي بذكر دليل كل رواية، ومن قال بها.

- فمما صرح بتصحيحه، أو أشار فيه لاختياره:

١- قوله -في الماء القليل المستعمل في رفع الحدث-:

«فالماء المستعمل في رفع الحدث إن كان قليلاً سلبه ذلك

الطهورية

وعنه: أنه على طهوريته وعنه: تزول طهارته، وطهوريته

والصحيح الأول^(١)، وذكر بعد كل رواية أدلتها، ثم صحح الأولى بأدلة زائدة، ولعل في ذلك إشارة للتصحيح بمسلك النظر في الأدلة.

٢- قوله -في الماء الذي خلت به المرأة-:

«ما خلت بالطهارة منه امرأة، فهو طاهر في حق الرجل والمرأة قولاً واحداً وليس بطهور في حق الرجل، في إحدى الروايتين...»^(٢)، ثم ذكر أدلة هذه الرواية^(٣)، ثم قال:

«والرواية الثانية: أنه طهور في حق الرجل والمرأة، وهو اختيار ابن عقيل ثم ذكر أدلة هذه الرواية، ثم قال:

«والأخبار في هذا الباب أصح من حديث الحكم وما في بابهِ»^(٤)

وهذا ميل ظاهر منه للرواية الثانية.

(١) شرح المحرر (١/٣٤، ٣٥).

(٢) شرح المحرر (١/٣٦).

(٣) ومنها حديث الحكم بن عمرو الغفاري، عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» رواه أحمد واستدل به، كما رواه أبو داود والترمذي.

(٤) شرح المحرر (١/٣٧).

٣- قوله -في كون تعليم القرآن والفقہ صدقًا، معلقًا على قول المحرر: (وإذا تزوجها على تعليم قرآن أو فقه لم يصح، إلا أن نصح أخذ الأجرة عليه)-:

«إذا تزوجها على تعليم قرآن أو فقه أو نحو ذلك، فهذا ينبغي على جواز أخذ الأجرة عليه، وقد تقدم فيه في باب الإجارة روايتان؛

إحدهما: لا يصح أخذ الأجرة عليه

والأخرى: يجوز أخذ الأجرة عليه

والأولى هي المذهب عند أصحابنا . . .»^(١)

وأما إطلاقه الخلاف، فهو متابع فيه للمحرر غالبًا، فتصلح غالب أمثلة المحرر أمثلة عليه.

(١) شرح المحرر (٣/٣٥٩).

المبحث السابع

التصحيح عند الزريراني

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الزريراني، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الزريراني.

المطلب الأول

ترجمة الزَّيراني، ومكانته في المذهب الحنبلي

عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل الزَّيراني^(١)،
الفقيه الإمام، شرف الدين أبو محمد، ابن شيخ العراق تقي الدين أبي بكر.
ولد ببغداد، ونشأ بها في أسرة علم ودين، إذ والده علامة العراق في زمنه،
وقرأ القرآن، وحفظ المحرر، وسمع الحديث واشتغل على أبيه، وصفي الدين
عبد المؤمن بن عبد الحق.

ثم سافر إلى دمشق، وسمع بها من الذهبي، وغيره، وأقام بها مدة، فقرأ
الفقه على العلامة أبي إسحاق برهان الدين الزرعي الحنبلي^(٢)، حيث قرأ عليه
المحرر للمجد، وارتحل إلى مصر، وسمع بها من جماعة.

ثم رجع إلى بغداد، ودرس بها بالمدرسة البشيرية للحنابلة، بعد وفاة شيخه
صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، واشتهرت فضائله، وقد اختصر الفروق

(١) «زَيْرَان: بفتح الزاي، وكسر الراء، وياء ساكنة، وراء أخرى، وآخره نون: قرية بينها وبين بغداد
سبعة فراسخ على جادة الحاج إذا أرادوا الكوفة من بغداد» معجم البلدان (٣/١٤٠).

(٢) إبراهيم بن أحمد بن هلال الزرعي ثم الدمشقي، أبو إسحاق برهان الدين الحنبلي، ولد سنة
٦٨٨هـ، حدث عن عمر بن القواس، والشرف بن عساكر، وغيرهما، أتقن الفروع على مذهب
ابن حنبل، توفي سنة (٧٤١هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/١٠١)، الوافي بالوفيات
(٢٠٤/٥).

للسامري، وزاد عليها فوائد واستدراكات من كلام أبيه وغيره، واختصر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، واختصر المطلاع لابن أبي الفتح، وغير ذلك.

توفي رحمه الله شاباً، سنة ٧٤١هـ، ببغداد، وله من العمر نحو ٣٠ سنة، ولذا لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تلاميذه، والله أعلم^(١)

وبما أن ذكر والده تكرر في ترجمته، ولما له من أثر في تصحيح المذهب، كما سأنبه عليه، فهذه ترجمة مختصرة له:

عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن أبي البركات بن مكّي بن أحمد الزيراني، ثم البغدادي، الإمام فقيه العراق، تقي الدين أبو بكر.

ولد سنة ٦٦٨هـ، وتفقه ببغداد على جماعة، ثم ارتحل إلى دمشق، فقرأ المذهب على الشيخ زين الدين بن المنجا، والشيخ مجد الدين الحراني، ثم عاد إلى بلده، وبرع في الفقه وأصوله، ومعرفة المذهب، وانتهت إليه معرفة الفقه بالعراق.

ومن محفوظاته في المذهب: الخرقى، والهداية لأبي الخطاب. وذكر أنه طالع المغني، للموفق ابن قدامة ثلاثاً وعشرين مرة، وكان يستحضر كثيراً منه، أو أكثره، وعلق عليه حواشي، وفوائد، وشرح في شرح المحرر» فكتب من أوله قطعة.

قرأ عليه جماعة من الفقهاء، وتخرج به أئمة.

توفي -رحمه الله سنة ٧٢٩هـ^(٢)

(١) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (١٠٤/٥)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٥١/٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٢٢٨/٨)، مقدمة تحقيق: إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٧٥).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/٥)، واكتفيت به؛ لأن مقصودي من ذكره، موجود في آخر ترجمته، في ذكر فتوى له، وإلا فلم يوجد له من الكتب، ما يجعلني أدخله في مبحث مستقل.

والذي جعلني أذكر ترجمته، هو الفتوى التي أوردها ابن رجب، في آخر ترجمته، ولها علاقة بتصحيح المذهب، ونقله، قال ابن رجب ما نصه:

«ومن فتاوى الشيخ تقي الدين الزيراني المعروفة:

أن من أغرى ظالمًا، بأخذ مال إنسان، ودله عليه: فإنه يلزمه الضمان بذلك»،

وجاء في هامش إحدى النسخ الخطية، والتي هي بخط ابن حميد النجدي -صاحب السحب الوابلة-، ما نصه:

«هذا المذهب، وهي بعينها عبارة المنتهى؛ ولعل المصنف إنما ذكرها؛ لأنه لم يذكرها أحد قبله، ثم تبعه عليها الأصحاب، فصارت هي المذهب»^(١)

قال في المنتهى -في فصول كتاب الغصب-:

«ويضمن مُغْرِ، ما أخذه ظالم، بإغرائه، ودلالته»

قال الخلوتي في حاشيته معلقًا:

«والمصنف تبع لفظ فتوى الزيراني، الواقعة في جواب سؤال عَمَّن جمع بينهما»^(٢)

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٧/٥) الحاشية.

(٢) حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات (٣/٣٨٣).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح الزيراني

للزيراني كتاب في الفروق، وهو: إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل، وهو اختصار وتهذيب لفروق السامري -صاحب المستوعب-، واستدراك عليه، وكثير من هذه الاستدراكات، متعلق بتعيين الصحيح في المذهب.

والأصل أنه يذكر فيه الفروق بين المسائل والأحكام المعتمدة في المذهب -إلا ما نبه عليه-، وقد شمل جميع أبواب الفقه -حيث ذكر فيه ٨٢٤ فرقًا، تتضمن نحو ١٧٠٠ مسألة-، ولذا فكتابه يعد تصحيحًا ضمنيًا وشاملاً للمسائل، ومع ذلك فقد يصرح بالتصحيح، وقد يطلق الخلاف أو يقدم أحد الأقوال.

- فمما صرح بتصحيحه:

١- قوله:

«إذا اشترى شيئًا فأحال البائع عليه بالثمن، ثم وجد بالمبيع عيبًا فرده، لم تبطل الحوالة، بل يطالب المحتال المشتري بالثمن، ويرجع به هو على البائع. ولو أحال المشتري البائع بالثمن، ثم انفسخ العقد قبل القبض، بطلت الحوالة، في أصح الوجهين منهما»^(١)

(١) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٣٠٢).

٢- قوله:

«قد تقرر: أنه لا يلزم الغريم الدفع إلى مدعي الوكالة، وإن صدقه.
فلو ادعى: أنه محال بالحق فصدقه، لزمه الدفع إليه، في أصح
الوجهين»^(١)

٣- قوله:

«إذا قال: له علي كذا وكذا درهماً، لزمه درهماً.
ولو رفع الدرهم، لزمه درهم واحد.
والفرق: أنه في الأولى أقر بمبهمين، يمكن تفسيرهما بدرهمين وثوبين،
وغير ذلك؛

فإذا نصب درهماً، كان الدرهم مفسراً للعدد، فيلزمه درهماً.
بخلاف الثانية؛ فإنه لم يقر، وإنما بين بالدرهم مبلغ العدد، فكأنه قال كذا
وكذا، مبلغها درهم.

قلت: وهذا الذي حكاه في المسألتين، وجه في المذهب.
والصحيح: أنه يلزمه درهم في المسألتين»^(٢)
٤- قوله:

«ولو أقر بما يوجب المال، ولا يتعلق بالتجارة، كقتل الخطأ، والغصب
ونحوهما، فحكمهما حكم إقرار غير المأذون له إذا أقر بدين، وفيه روايتان:
إحداهما: يصح، ويتبع به بعد العتق، واختارها السامري.
والأخرى: يتعلق برقبتة، وهي المشهورة في المذهب»^(٣)

(١) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٣٠٩).

(٢) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٣٢٣).

(٣) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٣٣٧).

- ومما أطلق فيه الخلاف، أو قدم أحد الأقوال:

١- قوله:

«إذا ملك عبده مالا ثم باعه، فالمال للبائع إلا أن يشترطه المبتاع. رواية واحدة.

ولو أعتق، ففيه روايتان: إحداهما: للسيد، والأخرى: للعبد»^(١)

٢- قوله:

«إذا قال الراهن للمرتهن: رهنت عندك بحقك هذه العين، فإن جئتك بحقك، وإلا فالرهن لك بحقك. لم يصح الشرط، وفي صحة الرهن روايتان»^(٢)

٣- قوله:

«إذا شرط رب المال للعامل الثلث، وسكت عن الباقي جاز، وكان الباقي لرب المال.

ولو شرط الثلث لنفسه، وسكت عن نصيب العامل لم يجز، في أحد الوجهين»^(٣)

٤- قوله:

«إذا فضل من ماء الإنسان شيء عن زرعه وحيوانه، لزمه بذله لبهائم غيره. وفي بذله لزرعه، روايتان»^(٤)

(١) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٢٥٧).

(٢) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٢٨٣).

(٣) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٣١٤).

(٤) إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (ص: ٤٠٠).

المبحث الثامن

التصحيح عند ابن عبد الهادي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن عبد الهادي، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن عبد الهادي.

المطلب الأول

ترجمة ابن عبد الهادي، ومكانته في المذهب الحنبلي

محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل، ثم الصالحي الدمشقي، الفقيه المحدث، الحافظ الناقد، النحوي المتفنن، شمس الدين أبو عبد الله بن العماد أبي العباس.

ولد بدمشق سنة ٧٠٤هـ، وبدأ طلب العلم صغيراً، فقرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث من جماعة، منهم: القاضي أبي الفضل سليمان بن حمزة، وغيره. وحفظ كتباً، منها: أرجوزة في علم الحديث، والشاطبية، والمقنع، ومختصر ابن الحاجب، وعلق على أحاديثه.

وعنى بالحديث وفنونه، ومعرفة الرجال والعلل، وبرع في ذلك، وتفقه في المذهب وأفتى، وقرأ الأصلين والعربية، وبرع فيهما.

ولازم الحافظ المزي فأكثر عنه، وتخرج به في الحديث، وتفقه بتقي الدين ابن تيمية، وكان من جلة أصحابه.

وتصدر للاشتغال والإفادة، وحضر عنده المقادسة، وكبار الحنابلة.

كان صافي الذهن، جيد البحث، صحيح النظر، ولو عُمر، لكان من أفراد الزمان.

وصنف تصانيف كثيرة بعضها أكمله، وبعضها لم يكمله، لهجوم المنية عليه في سن الأربعين.

فمن تصانيفه في الفقه وما يتعلق به: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق - اختصر فيه التحقيق لابن الجوزي، وزاد عليه، وحرره-، والأحكام الكبرى المرتبة على أحكام الحافظ الضياء المقدسي، والمحرر في الحديث -اختصره من الإمام لابن دقيق العيد، فجوده جدًّا-، وهو صاحب الصارم المنكي في الرد على السبكي، وله تعاليق كثيرة في الفقه وأصوله، وغيرهما.

توفي رحمته الله سنة ٧٤٤هـ، بدمشق^(١)

(١) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (١١٥/٥)، المقصد الأرشد (٣٦٠/٢)، العبر في خبر من غير (١٣٢/٤)، الوافي بالوفيات (١١٣/٢)، البداية والنهاية ط هجر (٤٢٢/١٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦١/٥).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح ابن عبد الهادي

لابن عبد الهادي أجزاء حديثية كثيرة، وكثير منها في أحاديث الأحكام، ونفسه فيها حديثي، ولكنه يزينها بتعليقات فقهية، وينقل فيها كلام الأصحاب، واختيارات شيخه تقي الدين ابن تيمية^(١)

ومن أوسع كتبه المطبوعة: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، وله فيه تعقبات على ابن الجوزي في كتابه: التحقيق في أحاديث الخلاف - وقد سبق ذكره-، وهذه التعقبات منها ما هو في الحديث، ومنها ما له علاقة بتصحيح المذهب، وهو الذي يهمننا هنا، وسأكتفي في أمثلة التصحيح بكتابه هذا.

قال في مقدمته:

«أما بعد: فهذا كتاب أذكر فيه المسائل والأحاديث التي ذكرها الشيخ الإمام العلامة الحافظ جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي رحمته الله في كتاب التحقيق، محذوفة الأسانيد - في الغالب - منه إلى مؤلفي الكتب من الأئمة الحفاظ...»^(٢)

(١) جمعت كثير من رسائله في مجموع طبع باسم: ري الفسائل، ضم ١١ رسالة كاملة، و٣ رسائل ناقصة.

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/١).

فبين بذلك أن كتابه في المسائل والأحاديث، والأصل أن المسائل التي فيه ولم يذكر فيها خلافاً، هي على معتمد المذهب، فهذا تصحيح ضمني لها، كما أنه تصحيح شامل؛ لاشتماله على جميع أبواب الفقه، وقد يصرح بالتصحيح في مواضع، وقد يطلق الخلاف.

- فمما صرح فيه بالتصحيح:

١- قوله: «مسألة:

لا يجوز استقبال القبلة، ولا استدبارها للحاجة في الصّحراء.

وهل يجوز في البنيان؟ على روايتين، أصحهما الجواز»^(١)

٢- قوله: «مسألة:

إذا كان معه من الماء ما يكفي بعض أعضائه، لزمه استعماله في الجنابة،

وهل يلزمه في الوضوء؟ فيه وجهان؛ أصحهما عندي: أنه يلزمه»^(٢)

٣- قوله: «مسألة:

تحرم التّوافل بطلوع الفجر إلا ركعتي الفجر.

وقال أكثرهم: لا تحرم إلا بعد صلاة الفجر»^(٣)

ثم قال: «والصّحيح أن النّهي في الفجر لا يتعلّق بطلوعه، بل بفعل

الصّلاة، كالعصر، وهذا مذهب الشّافعيّ وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد»^(٤)

٤- قوله: «مسألة:

الدين يمنع وجوب الزّكاة الأموال الباطنة.

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/١٤٨).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١/٣٨٦).

(٣) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢/٣٧٧).

(٤) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢/٣٨١).

وهل يمنع في الظاهرة؟ على روايتين: أصحُّهما: المنع. والأخرى: لا يمنع^(١)

٥- قوله: «مسألة:

إذا سرق في المرّة الثالثة، وما بعدها، لم يقطع، بل يحبس حتّى يتوب، في أصح الروايتين، وهو قول أبي حنيفة.

وفي الأخرى: تقطع في الثالثة يده اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمنى^(٢)

- ومما أطلق فيه الخلاف:

١- قوله: «مسألة:

إذا خاف الحاضر ضرر البرد تيمّم، وفي الإعادة روايتان^(٣)

٢- قوله: «مسألة:

قدم المرأة عورة، وفي يديها روايتان^(٤)

٣- قوله: «مسألة:

لا يجزئ الاقتصار على الأنف في السجود، وفي الجبهة روايتان^(٥)

(١) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٧٩/٣).

(٢) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٥٦٤/٤).

(٣) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣٨٤/١).

(٤) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (١١٣/٢).

(٥) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٢٥٥/٢).

المبحث التاسع التصحيح عند الأدمي

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: ترجمة الأدمي، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح الأدمي.

المطلب الأول

ترجمة الأدمي، ومكانته في المذهب الحنبلي

أحمد بن محمد بن علي الأدمي^(١) البغدادي، تقي الدين أبو محمد، الفقيه المقرئ، من علماء الحنابلة.

لعله ولد آخر القرن السابع، أو بداية القرن الثامن، ونشأ ببغداد، وسمع الموطأ على أبي عبد الله محمد بن حلاوة.

أجاز له جماعة من شيوخ الشام، وهو من شيوخ أبي العباس، أحمد بن رجب الحنبلي^(٢)، والد الحافظ عبد الرحمن بن رجب.

وكان صالحًا دينًا، أعاد بالمدرسة المستنصرية، زمن تقي الدين الزريراني، ومن مصنفاته في الفقه: المنور في راجح المحرر، والمنتخب.

ونقل عنه ابن مفلح في الفروع، وجعله المرداوي أحد أعظم شيوخ

(١) نسبة إلى بيع الأدم، وهو الجلد.

(٢) أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي، نزيل دمشق، ولد سنة (٦٤٤هـ) ببغداد، ونشأ بها، وقرأ بالروايات، وطلب الحديث، ورحل إلى دمشق ومصر وغيرهما وسمع ولده زين الدين عبد الرحمن، وجلس للإقراء بدمشق، وانتفع الناس به وكان دينًا خيرًا عفيفًا ومات سنة (٧٧٥هـ). انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/١٥١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/٣٩٧).

الحنابلة، الذين هذبوا كلام المتقدمين، ومهدوا قواعد المذهب بيقين، وكتاباه من جملة ما اعتمده في النقل وتصحيح المذهب، في الإنصاف، وتصحيح الفروع. توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٤٩هـ، تقريباً، ببغداد^(١)

(١) مصادر ترجمته: المنتقى من معجم شيوخ أحمد بن رجب الحنبلي (ص: ٨٠)، الفروع وتصحيح الفروع (٣١/١)، (٣٠٧/٧)، مقدمة تحقيق المنور (ص: ٢٩).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح الأدمي

لم يوجد للأدمي إلا كتابه المنور في راجح المحرر، وهو من الكتب المعتمدة في تصحيح المذهب -كما سبق في ترجمته-، وهذا الكتاب يعد تصحيحًا شاملاً لمسائل المحرر للمجد، وللخلاف المطلق فيه، فهو تصحيح شامل وضمني للأحكام في المذهب، قال في مقدمته:

«وبعد: فهذا مختصر في الفقه، على مذهب الإمام الأنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، سميت بالمنور في راجح المحرر، قربت فيه جمل ألفاظه؛ ليسهل على متعلميه وحفاظه...»^(١)

وفي تسميته له بهذا الاسم، دلالة واضحة على بعض أهدافه، وأسباب تأليفه، التي لم ينص عليها في المقدمة، وأعظمها: بيان الراجح والصحيح في المذهب، وهو يشبه عنوان كتاب المرداوي: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف.

ولذا فهذا الكتاب، لا تكاد تجد فيه خلافاً مطلقاً، خلافاً للمحرر^(٢)، فما كان من الأقوال في المحرر مطلقاً، تجده هنا مجزوماً فيه بأحد الأقوال.

(١) المنور في راجح المحرر (ص: ١٣٣).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المنور (ص: ٨٩-٩٣).

- ومن أمثلة ذلك :

١- قال في المحرر -في حكم الجماعة للنساء- :

«وتسن للنساء، وعنه : لا تسن»^(١)

وقال في المنور :

«وتسن للنساء»، واكتفى بذلك^(٢)

٢- قال في المحرر -في الوصايا- :

«وفي وصية السفية وجهان»^(٣)

وقال في المنور :

«تصح من سفية»^(٤)

٣- قال في المحرر -في الأطعمة- :

«وفي كل واحد من الصرد، والهدهد، والخطاف روايتان»^(٥)

وقال في المنور :

«ولا يحل صرد، وهدهد، وخطاف»^(٦)

(١) المحرر (ص: ٧٦).

(٢) المنور (ص: ٦٢).

(٣) المحرر (ص: ٢٦٩).

(٤) المنور (ص: ١٧٧).

(٥) المحرر (ص: ٦١٨).

(٦) المنور (ص: ٣٢٣، ٣٢٤).

المبحث العاشر التصحيح عند ابن القيم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة ابن القيم، ومكانته في المذهب الحنبلي.

المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن القيم.

المطلب الأول

ترجمة ابن القيم، ومكانته في المذهب الحنبلي

محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي ثم الدمشقي، الإمام العلامة، المعروف بابن قيم الجوزية، قيّم المدرسة الجوزية، وابن قيمها، الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، العابد الزاهد، شمس الدين أبو عبد الله.

ولد سنة ٦٩١هـ بدمشق، وسمع الحديث من جماعة كثيرة، منهم: سليمان بن حمزة، وابن أبي الفتح البعلي، وجماعة سواهم، وقرأ العربية على أبي الفتح البعلي.

وأما الفقه، فأخذه عن جماعة، منهم: إسماعيل بن محمد الحراني^(١)، قرأ عليه مختصر أبي القاسم الخرقى، والمقنع لابن قدامة، ومنهم ابن أبي الفتح البعلي، وأخذ الفرائض أولا عن والده وكان له فيها يد.

(١) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، شيخ الحنابلة، مجد الدين الحراني، ولد سنة (٦٤٦هـ) بحران، قدم دمشق شابا، واشتغل، وبرع في المذهب، وأخذ عن ابن أبي عمر وابن المنجا، وغيرهما، وكان رأسا في الفقه، وله خبرة تامة بالمذهب، قيل إنه أقرأ «المقنع» مائة مرة، ومن أخذ عنه: تقي الدين الزرياني، توفي سنة (٧٢٩هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/٥٣٢)، والوافي بالوفيات (١٢٨/٩).

وسمع الحديث، واشتغل بالعلم، فبرع في علوم متعددة، لا سيما علم التفسير، والحديث والأصلين، ولما عاد الشيخ تقي الدين ابن تيمية من الديار المصرية في سنة ٧١٢هـ، لازمه إلى أن مات الشيخ، فأخذ عنه علمًا جمًّا مع ما سلف له من الاشتغال، فصار فريدًا في بابهِ في فنون كثيرة، وتفقه في المذهب، وبرع وأفتى.

ومما قرأه عليه: قطعة من المحرر، وكثير من تصانيفه، وصار من الأئمة الكبار، ولم يخلف الشيخ تقي الدين ابن تيمية مثله، فقد كان من عيون أصحابه، وسجن معه في سجنه الأخير.

وكان الفضلاء يعظمونه، ويتلمذون له، كابن عبد الهادي، وابن رجب، وغيرهما.

وله من التصانيف الكبار والصغار شيء كثير، وكتب بخطه الحسن شيئًا كثيرًا، واقتنى من الكتب ما لا يتهاى لغيره تحصيل عُشره من كتب السلف والخلف.

ومن تصانيفه، مما له علاقة بالفقه: زاد المعاد في هدي خير العباد، وتهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ورفع اليدين في الصلاة، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، وتحفة الودود في أحكام المولود، والطرق الحكمية، وكتاب الصلاة وحكم تاركها، وكل تصانيفه مرغوب فيها بين الطوائف.

وكان جريئ الجنان، واسع العلم، عارفًا بالخلاف ومذاهب السلف، وغلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يكاد يخرج عن شيء من أقواله، بل يتنصر له في الغالب، وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه.

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٥١هـ، بدمشق^(١)

(١) مصادر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة (٥/١٧٠)، الوافي بالوفيات (٢/١٩٥)، البداية والنهاية ط هجر (١٨/٥٢٣)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/١٣٨).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح ابن القيم

ليس لابن القيم رحمته الله متن فقهي، أو شرح على متن فقهي، فليس له كتاب مستقل في الفقه، ولكن كتبه مليئة بالمسائل الفقهية، والتي يصرح فيها بالصحيح من المذهب، وسأعرض هنا أمثلة من تصحيحه، في ثلاثة من أكبر كتبه - إن لم تكن أكبرها-، وهي: إعلام الموقعين عن رب العالمين، وتهذيب سنن أبي داود، وزاد المعاد في هدي خير العباد.

أولاً: إعلام الموقعين عن رب العالمين:

ومن أمثلة تصحيحه فيه:

١- قوله -في علة الربا في الذهب والفضة-:

«وطائفة حرمة في كل مكيل وموزون بجنسه، وهذا مذهب عمار، وأحمد في ظاهر مذهبه»^(١)

٢- قوله -في حكم إقامة الزنا بالحمل-:

«وإقامة حد الزنا بالحبل كما نص عليه عمر، وذهب إليه فقهاء أهل المدينة وأحمد في ظاهر مذهبه»^(٢)

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (٣/٤٠٠).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (٤/٣٤٨).

٣- قوله -في سياق كلامه عن الحيل-:

«ومنها: لو علا كافر بناءه على مسلم، منع من ذلك، فالحيلة على جوازه أن يعليها مسلم ما شاء، ثم يشتريها الكافر منه فيسكنها.

وهذه الحيلة -وإن ذكرها بعض الأصحاب- فهي مما أدخلت في المذهب غلطا محضاً، ولا توافق أصوله ولا فروعه.

فالصواب المقطوع به: عدم تمكينه من سكنها؛ فإن المفسدة لم تكن في نفس البناء، وإنما كانت في ترفعه على المسلمين، ومعلوم قطعاً أن هذه المفسدة في الموضوعين واحدة»^(١)

ثانياً: سنن أبي داود، وإيضاح علله، ومشكلاته.

ومن تصحيحه فيه:

١- قوله -في أعمال القارن والمتمتع-:

«اختلف العلماء في طواف القارن والمتمتع، على ثلاثة مذاهب؛

أحدها: أن على كل منهما طوافين وسعيين، روي ذلك عن علي وابن مسعود، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأهل الكوفة والأوزاعي، وإحدى الروايات عن الإمام أحمد.

الثاني: أن عليهما كليهما طوفاً واحداً وسعيًا واحداً، نص عليه الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، وهو ظاهر حديث جابر هذا.

الثالث: أن على المتمتع طوافين وسعيين، وعلى القارن سعي واحد، وهذا هو المعروف عن عطاء وطاوس والحسن، وهو مذهب مالك والشافعي وظاهر مذهب أحمد»^(٢)

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ت مشهور (٢٦٨/٥).

(٢) تهذيب سنن أبي داود = حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٣٤٧/٥).

٢- قوله -في نفقة وسكنى المطلقة ثلاثاً-:

«اختلف الناس في المبتوتة؛ هل لها نفقة أو سكنى؟
على ثلاثة مذاهب، وعلى ثلاث روايات عن أحمد؛
أحدها: أنه لا سكنى لها ولا نفقة، وهو ظاهر مذهبه»^(١)

٣- قوله -فيما يتعلق بانتقال الضمان في البيع-:

«فظاهر مذهب أحمد: أن الناقل للضمان إلى المشتري، هو التمكن من
القبض لا نفسه، وكذلك ظاهر مذهبه أن جواز التصرف فيه، ليس ملازمًا للضمان
ولا مبتنيًا عليه، ومن ظن ذلك من أصحابه، فقد وهم»^(٢)

ثالثا: زاد المعاد في هدي خير العباد.

ومن تصحيحه فيه:

١- قوله -في صيغة: أعتقتك، وجعلت عتقك صداقك-:

«فإذا قال: أعتقت أمتي، وجعلت عتقها صداقها، أو قال: جعلت عتق
أمتي صداقها. صح العتق والنكاح، وصارت زوجته من غير احتياج إلى تجديد
عقد ولا ولي، وهو ظاهر مذهب أحمد، وكثير من أهل الحديث.
وقالت طائفة: هذا خاص بالنبي ﷺ، وهو مما خصه الله به في النكاح
دون الأمة، وهذا قول الأئمة الثلاثة ومن وافقهم.

والصحيح القول الأول»^(٣)، فبين الصحيح من المذهب، ثم بين الصحيح
عنده، وأنه موافق للمذهب.

٢- قوله -في حكم من أحصر عن العمرة-:

«واختلف الفقهاء في ذلك على أربعة أقوال:

(١) تهذيب سنن أبي داود = حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١٧٧/٦).

(٢) تهذيب سنن أبي داود = حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٣٨٨/٩).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (١٠٩/١).

أحدها: أن من أحصر عن العمرة، يلزمه الهدى والقضاء، وهذا إحدى الروايات عن أحمد، بل أشهرها عنه.

والثاني: لا قضاء عليه، وعليه الهدى، وهو قول الشافعي، ومالك في ظاهر مذهبه، ورواية أبي طالب عن أحمد.

والثالث: يلزمه القضاء، ولا هدي عليه، وهو قول أبي حنيفة.

والرابع: لا قضاء عليه، ولا هدي، وهو إحدى الروايات عن أحمد^(١)

٣- قوله -في حكم إحياء الموات-:

«وكذلك قوله: (من أحيا أرضًا ميتة فهي له)؛

هل هو شرع عام لكل أحد، أذن فيه الإمام أو لم يأذن؟

أو هو راجع إلى الأئمة، فلا يملك بالإحياء إلا بإذن الإمام؟

على القولين؛

فالأول للشافعي وأحمد في ظاهر مذهبهما.

والثاني: لأبي حنيفة.

وفرق مالك بين الفلوات الواسعة، وما لا يتشاح فيه الناس، وبين ما يقع

فيه التشاح، فاعتبر إذن الإمام في الثاني دون الأول^(٢)

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/٣٣٤).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/٤٣٠).

المبحث الحادي عشر التصحيح عند ابن مفلح

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: ترجمة ابن مفلح، ومكانته في المذهب الحنبلي.
- المطلب الثاني: أمثلة من تصحيح ابن مفلح.
- المطلب الثالث: التصحيح بين تقي الدين ابن تيمية، وابن مفلح.

المطلب الأول

ترجمة ابن مفلح، ومكانته في المذهب الحنبلي

محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني^(١) المقدسي ثم الصالحي الدمشقي، الفقيه الأصولي، العلامة المحقق، شمس الدين أبو عبد الله، شيخ الحنابلة في وقته.

ولد سنة ٦٠٧هـ، وابتدأ طلب العلم مبكرًا، فسمع الحديث عن جماعة، واشتغل في الفقه وبرع فيه إلى الغاية، وحفظ المقنع لابن قدامة، والمنتقى للمجد، وتفقه على جماعة، منهم: تقي الدين ابن تيمية، وجمال الدين يوسف المرداوي^(٢)، وصار آية وغاية في نقل مذهب الإمام أحمد، حتى قال عنه ابن القيم: (ما تحت قبة الفلك، أعلم بمذهب الإمام أحمد، من ابن مفلح)، وعمر ابن مفلح إذ ذاك لم يجاوز ٢٥ عامًا! وكان ابن تيمية يقول له: (ما أنت

(١) رامين قرية مشهورة من قرى نابلس في بيت المقدس.

(٢) يوسف بن محمد بن عبد الله المرداوي، جمال الدين القاضي الحنبلي، ولد سنة (٧٠٠هـ)، وسمع من أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم، والتقي سليمان، وغيرهما، وولي قضاء الحنابلة سبع عشرة سنة، وكان ماهرًا في مذهبه، مشاركًا في الأصول والعربية، وكان ابن مفلح عين تلامذته، وله من التصانيف: الانتصار في أحاديث الأحكام، وحواش على المقنع، مات سنة (٧٦٩هـ). انظر: الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/١٧٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/٢٤٣).

ابن مفلح، أنت مفلح) وكان ابن مفلح أخبر الناس بمسائله واختياراته، حتى إن ابن القيم كان يراجع في ذلك، وقد قيل هو أفقه أصحاب ابن تيمية^(١)

وكان يتردد على المزي والذهبي، وكانا يعظمانه، وكذلك تقي الدين السبكي^(٢)، كان يثني عليه كثيراً.

وله اطلاع زائد ونقل كثير، يحرر المسائل تحريراً حسناً، وينقل ما فيها نقلاً بيناً، ووصف بكثرة النقل والاطلاع، واليد العليا في ذلك.

وصنف عدة مصنفات؛ أعظمها: الفروع، أجاد فيه إلى الغاية، وأورد فيه من الفروع الغريبة، ما بهر العلماء، وكان يسمى: مكنسة المذهب، واشتهر في الآفاق منذ أُلّفه، وهو من أجل الكتب وأنفسها وأجمعها للفوائد، وحفظه جماعة بعده، لكنه لم يبيضه كله، ولم يقرأ عليه.

ومن مصنفاته: حاشية على المقنع، والنكت على المحرر، وكتاب أصول الفقه^(٣)، والآداب الشرعية الكبرى، ووسطى، وصغرى.

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة ٧٦٣هـ، بدمشق^(٤)

(١) كان يقال: (أفقه أصحاب ابن تيمية: ابن مفلح، وأعلمهم بالحديث: ابن عبد الهادي، وأعلمهم بأصول الدين والطرق، والمتوسط بين الفقه والحديث، وأزهدهم: شمس الدين ابن القيم).

(٢) علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، القاضي تقي الدين أبو الحسن، ولد سنة (٦٨٣هـ)، وحفظ التنبيه، وتفقه في صغره على والده، ثم على جماعة آخرهم ابن الرفعة، وتفقه به جماعة من الأئمة، كابنه عبد الوهاب، والأسنوي، وابن النقيب، وله مصنفات، منها: الابتهاج في شرح المنهاج - وصل فيه إلى الطلاق -، تكملة شرح المهذب - لم يتمه -، توفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠/١٣٩)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٣/٣٨).

(٣) كتاب جليل، هذا فيه حذو ابن الحاجب في مختصره، ولكن فيه من النقول والفوائد ما لا يوجد في غيره، وليس للحنابلة أحسن منه.

(٤) المقصد الأرشد (٢/٥١٧)، الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/١١٢)، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٣/١٠٩٠)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/١٤)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/٣٤٠).

المطلب الثاني

أمثلة من تصحيح ابن مفلح

لابن مفلح كتابان مطبوعان في الفقه، وهما: الفروع، والنكت والفوائد السنية على مشكل المحرر للمجد ابن تيمية، وكتاب في الآداب الشرعية، وله في كل منها تصحيح وترجيح وخاصة في كتابيه الفقهيين، ولتصحيحه منزلة عالية في المذهب، وهو أهم من اعتمد المرداوي على تصحيحه -كما سيأتي-، ولعل ذلك لما سبق في ترجمته، من إتقانه للمذهب، وسعة اطلاعه على ما نقل فيه، قال ابن المبرد في الجوهر المنضد:

«وقد قابل به جماعة من شيوخنا، وغيرهم من المتقدمين من أصحابنا، وقُدِّم قوله على طائفة من الأصحاب، ووصف بكثرة النقل والاطلاع، واليد العليا في ذلك»^(١)

وسأعرض أمثلة من تصحيحه، وكلامه في التصحيح، من خلال كتابيه الفقهيين، لقلته في كتاب الآداب الشرعية، وعدم قصد التصحيح فيه أصالة.

أولاً: الفروع.

(١) الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد (١/١١٤).

وهو كتاب عظيم، ومتن كبير، في تصحيح المذهب، مع نقل الأقوال الأخرى فيه، بل يشير إلى المذاهب الثلاثة الأخرى، والأقوال داخلها بالرموز. قال عنه المرداوي:

«إذا أردت أن تفهم قدر هذا الكتاب، وقدر مصنفه، فانظر إلى مسألة من المسائل التي فيه، وما فيها من النقول، والتحرير، وانظر فيها في غيره من الكتب، تجد ما يحصل لك به الفرق الجلي الواضح»^(١) وقال -بعد أن ذكر مصادره في الإنصاف-:

«واعلم، أن من أعظم هذه الكتب نفعا، وأكثرها علما، وتحريرا، وتحقيقا، وتصحيحا للمذهب: كتاب «الفروع»؛ فإنه قصد بتصنيفه تصحيح المذهب، وتحريره، وجمعه، وذكر فيه: أنه يقدم غالبا المذهب، وإن اختلف الترجيح: أطلق الخلاف، إلا أنه -رحمه الله تعالى-، لم يبيضه كله، ولم يقرأ عليه»^(٢)

قال ابن مفلح في مقدمة الفروع، في بيان منهجه فيه، وألفاظه وأساليبه في التصحيح، وبيان بعض المصطلحات المتعلقة به:

«أما بعد: فهذا كتاب في الفقه، على مذهب الإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمته الله، اجتهدت في اختصاره، وتحريره؛ ليكون نافعا، وكافيا للطالب، وجردته عن دليله وتعليقه -غالبا-؛ ليسهل حفظه، وفهمه على الراغب.

وأقدم -غالبا- الراجح في المذهب، فإن اختلف الترجيح، أطلقت الخلاف، و(على الأصح) أي: أصح الروايتين، و(في الأصح) أي: أصح الوجهين، وإذا قلت: (وعنه كذا)، أو (وقيل: كذا)، فالمقدم خلافه.

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٦/١).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ت التركي (٢٣/١).

وإذا قلت: (ويتوجه)، أو (يقوى)، أو عن قول، أو رواية: (وهو -أو وهي- أظهر، أو أشهر، أو متجه، أو غريب)، أو بعد حكم مسألة: (فدل، أو هذا يدل، أو ظاهره، أو يؤيده، أو المراد كذا): فهو من عندي.

وإذا قلت: المنصوص، أو الأصح، أو الأشهر، أو المذهب كذا، فثم قول^(١)

فأبان في مقدمته -فيما يتعلق بالتصحيح- عن أمور:

١- التصحيح الضمني، بالجزم والقطع، إن لم يذكر خلافًا؛ لأن الكتاب مؤلف على مذهب الإمام أحمد.

٢- التصحيح الضمني بالتقديم، في أغلب المسائل، فيذكر حكم المسألة ثم يقول: وعنه كذا.

٣- التصريح بالتصحيح في مسائل، كأن يقول: على الأصح، أو في الأصح.

٤- قد يطلق الخلاف في مسائل، وله فيه صور كثيرة، تتبعها المرداوي في مقدمة تصحيح الفروع، وقد نقلت بعضها في الباب الأول، ومن أشهرها: على روايتين، أو فيها روايتان، ونحو ذلك.

وعليه فالكتاب يعد تصحيحًا شاملًا للمسائل والأحكام في المذهب، وهو كذلك تصحيح ضمني؛ إما بالتقديم أو الجزم.

والمصنف قدم كذلك -بعد ذكره لمصطلحاته-، بمقدمة مختصرة في مصطلحات المذهب، وأجوبة أحمد، وما يتعلق بذلك من نقل وتخريج وقياس وألفاظ.

وسأمثل على تصريحه بالتصحيح، وتقديمه لبعض الأحكام، وإطلاقه الخلاف.

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٥/١).

- فمما صرح بتصحيحه:

١- قوله -في الطهور إن تغير بالطاهرات-:

«وإن غيَّره ما شق صونه عنه، لم يكره في الأصح»^(١)

٢- قوله -في شروط الصلاة-

«وتصح في أرض السباخ على الأصح»^(٢)

٣- قوله -في جمع الصلاتين لأجل المطر ونحوه-:

«ويجوز لمطر، وثلج -في المنصوص، وحكي المنع رواية (وه)- يَشُق (وم

ش)، -وقيل: ولِظَل- بين المغرب والعشاء، ولو في وقت العشاء (ش)، وعنه:

بين الظهر والعصر، اختاره جماعة (وش)، والأول أشهر»^(٣)

٤- قوله -في زكاة الفطر-:

«ويستحب أن يخرج عن الجنين، في ظاهر المذهب (و)؛ ونقل

يعقوب: تجب، اختاره أبو بكر...»^(٤)

٥- قوله -في أخذ الزكاة-:

«والذكر والأنثى في أخذ الزكاة وعدمه سواء، والصغير كالكبير.

وعنه: إن أكل الطعام وإلا لم يجز، ذكرها صاحب المحرر، ونقلها صالح

وغيره.

والأول المذهب، للعموم، فيصرف ذلك في أجرة رضاعته وكسوته وما

لا بد منه»^(٥)

(١) الفروع وتصحيح الفروع (١/٦٤).

(٢) الفروع وتصحيح الفروع (٢/١١٦).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (٣/١٠٥).

(٤) الفروع وتصحيح الفروع (٤/٢٢١).

(٥) الفروع وتصحيح الفروع (٤/٣٧٣).

- ومما قدم فيه أحد الأقوال:

١- قوله: في شروط الجمعة:-

«ولا يشترط لصحتها إذن الإمام (و م ش)، وعنه: بلى (و هـ)، وعنه: إن لم يتعذر، وعنه: يشترط لوجوبها لا لجوازها»^(١)

٢- قوله -في السعي إلى الجمعة-:

«ويجب السعي بالنداء الثاني (و) وعنه: بالأول»^(٢)

٣- قوله -في النية في الصوم الواجب-:

«ولا يعتبر مع التعيين نية الفرضية في فرضه، والوجوب في واجبه، خلافاً لابن حامد»^(٣)

٤- قوله -في فطر الجاهل بالتحريم-:

«ويفطر الجاهل بالتحريم (و) وفي الهداية والتبصرة: لا يفطر...».

- ومما أطلق فيه الخلاف:

١- قوله -فيمن وطء بعد جمرة العقبة-:

«وهل يلزمه بدنة (و ش) أم شاة (و هـ م) ...؟ فيه روايتان»^(٤)

٢- قوله -في خيار البيع بالتخيير بالثمن-:

«وهل يخبر بأرشف العيب؟ أو يحطه من الثمن ويخبر بالباقي؟ فيه وجهان»^(٥)

(١) الفروع وتصحيح الفروع (٣/١٥٤).

(٢) الفروع وتصحيح الفروع (٣/١٥٤).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع (٤/٤٥٦).

(٤) الفروع وتصحيح الفروع (٥/٤٥٩).

(٥) الفروع وتصحيح الفروع (٦/٢٦١).

٣- قوله -في الإجارة:-

«وهل المعقود عليه اللبن، أو الحضانة، أو يلزمه أحدهما بعقده على الآخر؟ واعتبار رؤية مرتضع، فيه وجهان»^(١)

ثانيا: النكت والفوائد السنية، على مشكل المحرر للمجد ابن تيمية.

وهي حاشية على المحرر، صنفها قبل سنة ٧٤٠هـ، وهي نفيسة، مليئة بالتحريرو والأدلة.

وسأذكر ثلاثة أمثلة على تحريره للمذهب، وعنايته بالتصحيح من خلالها، والاستدلال له، والجواب عن أدلة المخالفين.

١- قوله -معلقاً على عبارة المحرر في حكم الجماعة في المسجد:-

قوله: (وفعلها في المسجد فرض كفاية، وعنه: فرض عين).

لم أجد أحداً من الأصحاب قال بفرض الكفاية قبل الشيخ مجد الدين، وكلامه في شرح الهداية، يدل على أنه هو لم يجد أحداً منهم قال به.

وزاد غير واحد على أنها فرض عين على القريب منه، وقطع به في الرعاية، ودليل هذا واضح، وذكر الشيخ مجد الدين أنه إذا صلى في بيته صحت في ظاهر المذهب، قال: ويتخرج ألا تصح بناء على أن الجماعة شرط؛ لأنه ارتكب النهي. قال: والأولى اختيار الأصحاب. يعني: أن له فعلها في بيته في أصح الروايتين، وهي عندي بعيدة جداً، إن حملت على ظاهرها.

ثم شرع يستدل لاختياره أنها فرض كفاية، بأنها من أكبر شعائر الدين، وقول ابن مسعود: (لو صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم).

وينبغي أن يعرف، أن اشتراط الجماعة رواية عن الإمام أحمد، حكاه ابن الزاغوني، قال: بناء على أن الواجب هو الفرض، وتغليظها على الجمعة.

(١) الفروع وتصحيح الفروع (١٤٦/٧).

وحاصل هذا: أن ابن الزاغوني خرّج رواية بالاشتراط، من مسألة الفرض والواجب، وهذا فيه نظر؛ لأنه كيف يُخرّج من قاعدة عامة شيء بخلاف نص الإمام؟!

ولهذا لم أجد أحدًا ساعد على هذا التخرّيج ووافق عليه، وقد قال الشريف أبو جعفر وغيره من الأصحاب: لا نص عن صاحبنا في كونها شرطًا.

وقال ابن عقيل: وعندي أنه إذا تعمد تركها مع القدرة لم تصح؛ بناء على أصلنا المعمول عليه في الصلاة في الثوب الغصب، وهو نهى لا يختص الصلاة، فكيف هاهنا وهو نهى يختص الصلاة، وترك مأمور يختص الصلاة.

وقال أيضًا في الفصول: وهل تبطل الصلاة بتركها؟ اختلف أصحابنا على وجهين؛ أصحهما عندي تبطل؛ لأنه واجب، فبطلت الصلاة بتركه عمدًا، كسائر واجبات الصلاة. ثم ذكر معنى كلامه المتقدم، وقد قال صالح في مسائله: قال أبي: الصلاة جماعة، أخشى أن تكون فريضة، ولو ذهب الناس يجلسون عنها، لتعطلت المساجد، روي عن علي وابن مسعود وابن عباس: (من سمع النداء، فلم يُجب، فلا صلاة له).

واختار الشيخ تقي الدين الاشتراط، واحتج الأصحاب بتفضيل الشارع عليه أفضل الصلاة والسلام صلاة الجماعة على صلاة المنفرد، ولا يصح حمل ذلك على المعذور؛ لأنه يكتب له أجر ما كان يفعل له لولا العذر، كما دلت عليه نصوص صحيحة، ولأنها لا يشترط لها بقاء الوقت، فكذا الجماعة كالفائتة بعكس الجمعة، ووجوب الجماعة لها، لا يوجب ألا تصح عند عدمها، كواجبات الحج، وكترك وقتها عمدًا، فإنها تصح بعده وإن كانت قضاء.

وأجاب الشيخ تقي الدين عن قولهم: (لا يصح حمله على المعذور)، بأن المعذور ينقسم على قسمين؛ معذور من عادته في حال صحته الصلاة جماعة، ومعذور عكسه، فالأول هو الذي لا ينقص أجره عن حال صحته وهو مراد الشارع، ولهذا قال: (إلا كتب له ما كان يعمل مقيمًا صحيحًا) وهذا من التفضيل

والخير؛ لأنه لما كمل الخدمة في حال الصحة، ناسب أن يكمل له الأجر في حال العجز، وهذا بخلاف القسم الثاني من المعذور، وهو الذي أرادته الشارع بالتفضيل.

وأما قياسها على الفائتة، فإن لم نقل بوجوب الجماعة لها، فلا إشكال كالنافلة، وإن قلنا به، فلا أظن المخالف يسلمها، ولهذا لم أجد أحدًا قاس عليها إلا من قطع بعدم وجوب الجماعة لها أو رجحه، وهذا القائل أوهم بالفائتة، وإلا لو قاس على النافلة كان أوضح للحق، ولهذا لما احتج ابن عقيل على عدم الاشتراط، قال لأنها صلاة لم يشترط لها الوقت، فلم يشترط لها العدد كالنوافل، وعكسه الجمعة. ولما كان دليل الاشتراط عند ابن عقيل قائمًا، وفساد هذا القياس واضحًا، استغنى عن إفساده.

وأما اعتبار واجبات الصلاة فيها، بواجبات الحج، ففساده أوضح؛ لأنه لا صحة للصلاة مع ترك الواجب فيها عمدًا من غير نزاع لنا غير محل النزاع، وعكسه واجبات الحج، لقيام الدليل على جبرانها، وأما إيقاعها بعد وقتها عمدًا، فلم يخل بترك واجب فيها، إنما أوقع العبادة بعد فعل محرم خارج عنها، فهو كغيره من المحرمات، بخلاف مسألتنا، على أنه لو ترك الجماعة مع القدرة، ثم عجز عن إيقاعها جماعة، صحت منه منفردًا، وإن كان قد فعل محرماً.

وقد اعترف الشيخ مجد الدين في شرح الهداية: بأن هذه الأقيسة للقول بعدمه، ليست مانعة من عمل الدليل المقتضي للقائل به أن يعمل عمله لضعفها، قال: وكونها شرطًا أقيس، وعدمه أشبه بدلالة الأحاديث الصحيحة، وقد تقدم ذلك. قال: وهو منصوص الإمام أحمد. وهذا صحيح والله أعلم.

وقد يجاب عما تقدم، من جواب الشيخ تقي الدين: بأن فيما ذكره قصر اللفظ العام على صورة قليلة نادرة في حال زمن المتكلم؛ لأن المعذور المنفرد الذي ليس من عادته في حال صحته إيقاع الصلاة جماعة، قليل ونادر في ذلك الزمان بلا إشكال، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: (لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا

